استثمار خدمات الإقامة في المنشآت التعليمية ودورها في تطوير رأس المال البشري

دراسة ميدانية للمعاهد والمدارس الفندقية في محافظتي حمص وطرطوس

حسام محي الدين الخضور- كلية السياحة-جامعة حمص

بإشراف الدكتور: مراد إسماعيل

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم أثر استثمار خدمات الإقامة في المنشآت التعليمية على تطوير رأس المال البشري، من خلال تعزيز التكامل بين التعليم النظري والتطبيق العملي في مؤسسات التعليم الفندقي والسياحي. اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي لجمع البيانات، حيث تم توزيع استبيانات على عينة عشوائية من الطلاب في معاهد ومدارس الفندقة بمحافظتي حمص وطرطوس. وقد تم تصميم الاستبيان باستخدام مقياس ليكرت الخماسي، مما أتاح قياس درجة الموافقة على العبارات المتعلقة بأثر استثمار خدمات الإقامة على التدريب العملي وتطوير الكفاءات المهنية.

أظهرت النتائج أن هناك علاقة إيجابية قوية بين استثمار خدمات الإقامة وتطوير رأس المال البشري، حيث بلغ معامل الارتباط (R) قيمة 0.878 ومعامل التحديد0.77 (R^2) ، مما يعني أن 77% من التباين في نتائج تأهيل الكوادر البشرية يُفسِّر بواسطة هذا الاستثمار. كما تبين من خلال نموذج الانحدار الخطي البسيط أن المعادلة التجريبية ($Y = 0.704 + 1.155X$) تؤكد أن لكل وحدة زيادة في استثمار خدمات الإقامة هناك زيادة ثابتة في مستوى تطوير الكوادر البشرية. وتدل الإحصائيات الوصفية على أن الطلاب الذين تعرضوا لبرامج تدريبية تعتمد على بيئة إقامة مُحدَّثة أظهروا مستوى أفضل من الأداء والكفاءة بالمقارنة مع الطلاب الذين اعتمدوا على التعليم النظري التقليدي.

تستعرض الدراسة أيضاً العوائق والتحديات التي تحول دون تحقيق أقصى استفادة من هذا النوع من الاستثمار، مثل قصور البنية التحتية والتأخر في ملاحقة التطورات التكنولوجية. وقد خلص البحث إلى ضرورة تطوير السياسات الاستثمارية في المجال التعليمي وتبني أساليب تدريبية متطورة ومتكاملة، من شأنها تحسين جودة الخدمات التدريبية ورفع الكفاءة الإنتاجية للمؤسسات التعليمية.

الكلمات المفتاحية: خدمات الإقامة، التدريب العملي، التعليم الفندقي والسياحي، رأس المال البشري، الاستثمار التعليمي، البنية التحتية التعليمية، المنشآت التعليمية المنتجة.

Investing in accommodation services in educational facilities and their role in developing human capital A field study of institutes and hotel schools in Homs and Tartus governorates

This study aims to assess the impact of investing in accommodation services in educational facilities on the development of human capital, by enhancing the integration between theoretical education and practical application in hotel and tourism education institutions. Questionnaires were distributed to a random sample of students in hospitality institutes and schools in Homs and Tartous governorates. The questionnaire was designed using a five-point Likert scale, which allowed measuring the degree of agreement on statements related to the impact of investing in accommodation services on practical training and the development of professional competencies.

The results showed that there is a strong positive relationship between residency services investment and human capital development, with a correlation coefficient (R) of 0.878 and a coefficient of determination (R^2) of 0.77, which means that 77% of the variance in human capital qualification results is explained by this investment. The simple linear regression model showed that the empirical equation ($Y = 0.704 + 1.155X$) confirms that for every unit increase in accommodation services investment there is a constant increase in the level of human capital development. The descriptive statistics

show that students who were exposed to training programs based on an updated residency environment showed a better level of performance and competence compared to students who relied on traditional theoretical education.

The study also explores the barriers and challenges that prevent the maximum benefit from this type of investment, such as inadequate infrastructure and delays in keeping up with technological developments. The research concludes that it is necessary to develop investment policies in the educational field and adopt advanced and integrated training methods that will improve the quality of training services and raise the productive efficiency of educational institutions.

Key words: Accommodation services, practical training, hotel and tourism education, human capital, educational investment, educational infrastructure, and productive educational facilities.

المقدمة:

تأتي دراستنا في ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية التي يشهدها العالم، وما زاد من أهمية قضايا التنمية البشرية من خلال الاستثمار في التعليم وتطوير رأس المال البشري. في هذا السياق، يُعتبر تخصص التعليم الفندقي والسياحي من القطاعات الحيوية التي تحتاج إلى تمازج بين المعرفة النظرية والتطبيق العملي لتلبية احتياجات سوق العمل المتغير باستمرار. ومن هنا، تنطلق فكرة البحث الذي يتناول استثمار خدمات الإقامة داخل المنشآت التعليمية، ولا سيما المعاهد ومدارس الفندقة، كآلية استراتيجية لتحويل البيئة التعليمية إلى منصة تدريبية عملية تتيح للطلاب اكتساب المهارات الضرورية في بيئة شبيهة بظروف العمل الواقعية.

يتطرق البحث إلى استعراض المفاهيم الأساسية المتعلقة بالاستثمار السياحي، ومفهوم خدمات الإقامة، بالإضافة إلى تعريف المنشآت التعليمية السياحية وصلتها في تأهيل الكوادر البشرية. في الفصل الأول، يتم تسليط الضوء على مفاهيم الاستثمار في مجال الخدمات، مع إبراز خصائصه وأهدافه، وأهمية توفير بنى تحتية متطورة تضمن تقديم خدمات إقامة ملائمة تدعم العملية التدريبية. يتناول الفصل الثاني مفهوم رأس المال البشري والعائد من التعليم، مستعرضاً نظريات الاقتصاديين التي تربط بين التعليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومُبرزاً معوقات الاستثمار في رأس المال البشري والحلول الممكنة لمواجهتها. أما الفصل الثالث فيستعرض الدراسة الميدانية التي جرت على معاهد ومدارس الفندقة في محافظتي حمص وطرطوس، حيث تم جمع البيانات من خلال استبيانات شملت طلاب هذه المؤسسات، وتحليلها باستخدام أدوات إحصائية متقدمة مثل نموذج الانحدار الخطي البسيط ومعاملات الارتباط والتحديد.

تشكل هذه الدراسة خطوة نحو سد الفجوة بين التعليم النظري والتدريب العملي، مما يُسهم في إعداد جيل قادر على المنافسة في سوق العمل، وتحقيق عائد اقتصادي ملموس للمؤسسات التعليمية. وبذلك، يسعى البحث إلى تقديم نموذج تطبيقي يمكنه تحويل بعض المنشآت التعليمية إلى كيانات منتجة، تدمج بين التعليم والتدريب العملي وتحقق اكتفاءً ذاتياً واستدامة اقتصادية.

مشكلة البحث:

تركزت مشكلة البحث في معرفة العلاقة بين استثمار خدمات الإقامة في المنشآت التعليمية وزيادة القدرة على تأهيل وتدريب الكوادر البشرية بالشكل الأمثل وذلك لرفد السوق بكوادر مؤهلة ومدربة من جهة وتحقيق عائد اقتصادي لهذه المنشآت من جهة أخرى.

بالإضافة لعدم توافر تدريبات عملية بشكل كاف لهذه الكوادر للعمل بكفاءة على أرض الواقع ومن الملاحظ أن تأهيل العنصر البشري يزيد من كفاءة القطاع السياحي وخاصة اذا كان هناك مردود

مادي لهذه الكوادر وأيضا العائد الاقتصادي الذي يمكن أن تحققه المنشآت التعليمية من خلال هذا التدريب اذا استثمرت وأصبحت منشآت تعليمية منتجة قادرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي ماديا في البداية ومن ثم تحقيق فائض في الفترات اللاحقة وذلك من خلال الاستثمار و رفد السوق بكوادر مؤهلة ومدربة بشكل عملي وعلمي حيث يوجد هناك بعض التجارب الناجحة في سوريا في هذا المجال ولكنها على إطار ضيق.

كما أن الروتين والبيروقراطية التي يعاني منها القطاع العام في المنشآت التعليمية أو في قطاع السياحة بشكل عام يؤدي بدوره الى التأخر في اللحاق بالتكنولوجيا المتطورة والأساليب الحديثة في العمل بهذا المجال ويمكن أن تكون المنشآت التعليمية المنتجة إذا أصبحت هيئة إدارية مستقلة حلاً جيداً لهذه المشكلة وتعد الإمكانيات التي يملكها القطاع العام من إمكانيات مادية وأراضي واسعة فرصة كبيرة لتطبيق هذه الأفكار وذلك لضعف القطاع الخاص في هذا المجال فقدراته لا تقارن بقدرات القطاع العام ولكنه يعد رديفاً أساسياً له.

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث النظرية من أهمية الموضوع الذي يتناوله وذلك في إظهار العلاقة التكاملية بين الاستثمار في مجال الخدمات السياحية والعائد الاقتصادي الذي يمكن أن تحققه المنشآت التعليمية من خلال هذا الاستثمار بالإضافة إلى الدور الفعال الذي يمكن أن تلعبه التدريبات العملية في تأهيل الكوادر البشرية من الطلاب وتحقيق النهوض في القطاع السياحي والتعليمي معاً وجعل استراتيجية المنشآت التعليمية المنتجة جزء من الاستراتيجية العامة في التعليم والإنتاج أما الأهمية التطبيقية فهي تنبع من تقيم الوضع الراهن للمنشآت التعليمية ومدى القدرة على استثمارها مع ملاحظة الباحث للصعوبات التي تواجه الطلاب في إيجاد فرص للتدريب العملي في المنشآت السياحية وصعوبة دخولهم إلى سوق العمل دون خبرة عملية سابقة واكتسابهم فقط للدراسة النظرية ودراسة مدى القدرة

على توسيع وتعميم بعض التجارب القليلة السابقة أو الاستفادة من تجارب في منشآت تعليمية أخرى من غير تخصص ودراسة مدى نجاحها أو أسباب فشلها في حال فشلت.

أهداف البحث:

1- قياس أثر استثمار خدمات الإقامة داخل المنشآت التعليمية في تطوير رأس المال البشري في المعاهد والمدارس الفندقية.

2- دراسة أثر ربط التعليم النظري بالتدريب العملي داخل المنشآت التعليمية السياحية من خلال استثمارها كمنشآت انتاجية.

3- تقديم دليل علمي للنتائج الاقتصادية والتعليمية التي يمكن أن يحققها الاستثمار في مجال خدمات الاقامة داخل المنشآت التعليمية.

5- اقتراح مجموعة من الأفكار لرفد سوق العمل السياحي بكوادر مؤهلة قادرة على العمل بكفاءة ومدربة بطريقة علمية وعملية معاً.

فرضيات البحث:

الفرضية الرئيسية: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استثمار خدمات الإقامة في المنشآت التعليمية وتطوير رأس المال البشري.

متغيرات البحث:

- **المتغير المستقل:** هو استثمار خدمات الإقامة في المنشآت التعليمية.
- **المتغير التابع:** رأس المال البشري.

الشكل (1): العلاقة الترابطية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

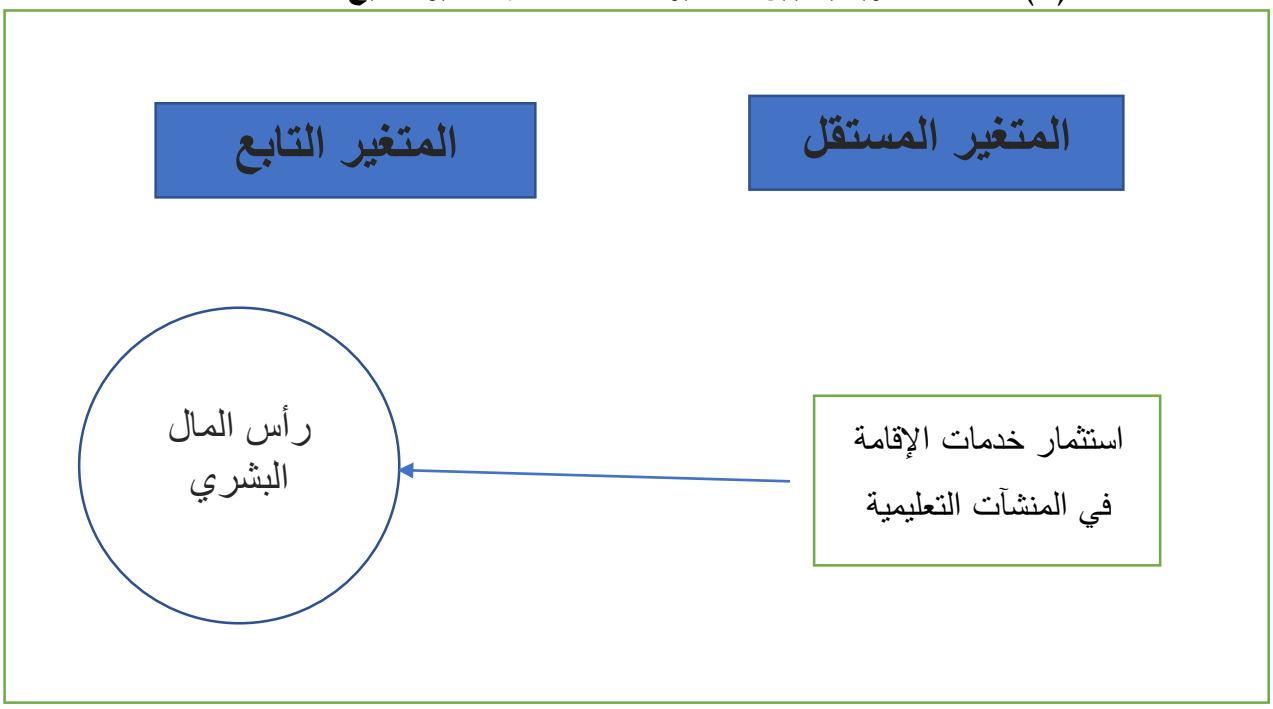

المصدر: من اعداد الباحث

منهجية البحث:

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي وذلك لوصف خصائص وأهمية الاستثمار في مجال خدمات الإقامة ودور المنشآت التعليمية في تطوير رأس المال البشري وتحليل عناصر وميزات الاستثمار لتحديد الدور الفعال الذي يلعبه في التدريب العملي لهذه الكوادر البشرية.

حدود الدراسة:

الحدود الزمانية: أجريت الدراسة الميدانية وتم استطلاع آراء الطلاب خلال الفترة الزمنية (2024-2025)

الحدود المكانية: دراسة ميدانية للمعاهد والمدارس الفندقية في محافظات حمص وطرطوس.

مجتمع الدراسة:

تمثل مجتمع الدراسة بالطلاب في المنشآت التعليمية للمعاهد والمدارس الفندقية في محافظات حمص وطرطوس.

عينة الدراسة:

نوع العينة: تم اختيار عينة بحثية عشوائية ملائمة لأغراض الدراسة تمثل مجموعة من الطلاب الدارسين والعاملين في مجال التعليم في المعاهد والمدارس الفندقية في محافظات حمص وطرطوس وتمثل هذه العينة نموذجاً يشمل جانباً من وحدات المجتمع الأصلي المعني بحيث يغني هذا النموذج عن دراسة كل وحدات ومفردات المجتمع.

حجم العينة: قام الباحث بتوزيع (84) استبيان على عينة عشوائية من مجتمع الدراسة، وتم استرداد (65) استبانة بنسبة (77.5%) من إجمالي عدد الاستبانات المرسلة وتم إخضاع جميع هذه الاستبانات للتحليل الإحصائي وهي نسبة صالحة للتحليل.

التعريفات الإجرائية :

خدمات الإقامة: مجموعة من الخدمات والأنشطة التي تُقدمها منشآت المبيت، لتلبية احتياجات النزلاء وجعل إقامتهم مريحة وممتعة، وتشمل هذه الخدمات العديد من الجوانب مثل: حجز الغرف، وتنظيفها، وتوفير الوجبات والمشروبات، واستقبال الضيوف.

تعريف المنشآت التعليميّة السياحية: هي عبارة عن مكان أو موقع يتم فيه التقاء فئات مجتمعيّة مختلفة الأعمار، ويتم فيها تعليمهم وتزويدهم بالكثير من المعلومات المتعلقة بالقطاع السياحي،

وتتكون هذه المنشأة التعليميّة من أعضاء الهيئة التدريسيّة أو المعلمون، والطلاب، والهيئات الإداريّة فيها، ويقوم الطلاب بالبقاء في هذه المنشأة لتلقي العلم لفترات زمنيّة معيّنة تبعاً لمرحلة التعليم فيها.

رأس المال البشري: استخدام جزء من مدخرات المجتمع أو الأفراد في تطوير قدرات ومهارات ومعلومات وسلوكيات الفرد عن طريق التعليم بهدف رفع طاقته الإنتاجية وبالتالي طاقة المجتمع الكلية لإنتاج مزيد من السلع والخدمات وكذلك لإعداده ليكون مواطناً صالحاً وفعالاً في مجتمعه.

الدراسات السابقة:

❖ **الدراسات العربية:**

❖ **دراسة بشر خصاونة (2005م) بعنوان " فاعلية برامج التدريب التي ينفذها معهد الإدارة العامة في الأردن"[1]**

هدفت الدراسة إلى قياس مدى فاعلية برامج التدريب التي يقدمها معهد الإدارة العامة في الأردن وتأثيرها على مستوى أداء المتدربين. اعتمدت الدراسة على استطلاعات رأي المتدربين الذين شاركوا في البرامج التدريبية، وأظهرت النتائج أن البرامج العملية كانت فعالة للغاية في تعزيز المهارات التطبيقية للمشاركين. أوصى الباحث بضرورة التركيز على نوعية التدريب وليس كميته، بحيث يكون الهدف تحقيق قيمة مضافة من حيث المهارات والتأهيل، بدلاً من مجرد تقديم برامج تدريبية دون تحقيق نتائج عملية واضحة.

وأهم النتائج التي توصل إليها الباحث أن البرامج التدريبية التي يعقدها المعهد في جلسات التدريب العملية كانت عالية الفعالية وأوصى الباحث إلى ضرورة التركيز في التدريب على نوعية القيمة العائدة من هذا التدريب وليس على كمه.

[1] خصاونة، بشر، فاعلية برامج التدريب التي ينفذها معهد الإدارة العامة في الأردن، مجلة جامعة عمان للعلوم الإدارية، المجلد 9 العدد (1)، 2005م.

❖ **دراسة احمد الكردي (2011م) بعنوان " الاستثمار في رأس المال البشري والعائد من التعليم"[2]**

تناولت الدراسة أهمية الاستثمار في رأس المال البشري من خلال التعليم، وتأثيره على الاقتصاد الوطني. أوضح الباحث أن التعليم ليس مجرد عملية معرفية، بل هو وسيلة لتحويل الكوادر البشرية إلى مورد اقتصادي منتج قادر على تحقيق عوائد كبيرة للمؤسسات والدولة. خلصت الدراسة إلى أن الكوادر المدربة والمؤهلة تحقق فوائد اقتصادية ملموسة، حيث ترتبط زيادة مستوى التعليم بتعزيز القدرة الإنتاجية للأفراد، مما ينعكس إيجابًا على نمو الشركات وتحسين الإيرادات الوطنية.

وأهم النتائج التي توصل إليها الباحث هي قدرة الكوادر البشرية المؤهلة والمدربة من خلال التعليم بشكل جيد على تحقيق عائد اقتصادي كبير للمنشآت العاملة فيها وللدولة أيضاً.

❖ **دراسة محمد الجماصي (2015م) بعنوان "درجة توافر خصائص الجامعة المنتجة في الجامعات الفلسطينية وسبل تعزيزها"[3]**

هدفت الدراسة إلى التعرف على درجه توافر خصائص الجامعات المنتجة في الجامعات الفلسطينية من وجهه نظر الأكاديمية وقد اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي واستخدم الاستبانة كأداة لتحقيق أهداف الدراسة وتم توزيعها على جميع افراد مجتمع الدراسة البالغ عددهم /252/ فرداً وتم استرداد /186/ استبانة أي ما نسبته 73.8% من مجتمع الدراسة وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن توافر خصائص الجامعة المنتجة في الجامعات الفلسطينية جاء بدرجة متوسطة ومن أهم التوصيات التي قدمها الباحث بناء على نتائج الدراسة ضرورة تبني الجامعات الفلسطينية لفكرة الجامعة المنتجة أو الاستثمارية وذلك عبر برامج بحثية وعلمية تخدم المجتمع المحلي والعالم العربي وتعود عليها بالمنافع المادية.

[2] الكردي، أحمد، الاستثمار في رأس المال البشري والعائد من التعليم، مجلة جامعة القاهرة، المجلات العلمية، البحث العلمي، العدد (6)، 2011م، ص32-68.

[3] الجماصي، محمد، درجة توافر خصائص الجامعة المنتجة في الجامعات الفلسطينية وسبل تعزيزها، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين،2015م

❖ **دراسة عبد القادر زغاش (2016م) بعنوان "مناخ الاستثمار في الخدمات السياحية وحالة الاستثمارات السياحية"[4]**

استهدفت الدراسة تحليل واقع الاستثمار في الخدمات السياحية في الجزائر، لا سيما في مجالات الإقامة والإطعام والإرشاد السياحي. أظهرت النتائج أن قطاع السياحة يعتبر مصدرًا أساسيًا لجلب العملات الصعبة وتحسين ميزان المدفوعات، حيث يُعدّ الاستثمار في هذا المجال فرصة لتطوير الاقتصاد الوطني. أوصى الباحث بضرورة رفع مستوى التدريب للعاملين في القطاع السياحي داخل المنشآت التعليمية، بحيث يتم تأهيلهم وفق أحدث المعايير والتقنيات، مما يعزز من جودة الخدمات ويجعل الاستثمار السياحي أكثر نجاحًا واستدامة.

❖ **دراسة ابتسام الماجد (2018م) بعنوان "تصور مقترح لبدائل تمويلية في الجامعات السعودية في ضوء الجامعة المنتجة"[5]**

هدفت إلى التعرف على واقع تمويل التعليم الجامعي السعودي، والكشف عن معوقاته، والوقوف على متطلبات تطوير تمويل الجامعات في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة، وكذلك التعرف على أبرز التجارب العالمية والعربية والمحلية في تطبيق نموذج الجامعة المنتجة، ثم التوصل إلى تصور مقترح لتمويل الجامعات السعودية في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة، وقد اتبعت الباحثة المنهج الوصفي المسحي، والوثائقي، واستخدمت الاستبانة كأداة للدراسة، وتكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس في خمس جامعات سعودية والبالغ عددهم /1006/ وتم اختيار عينه عشوائية بسيطة بنسبه 50% من مجتمع الدراسة الأصلي، وقد بلغ حجم العينة المستهدفة /503/ من أعضاء هيئة التدريس، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: أن التمويل في الجامعات السعودية يعاني من وجود

[2] زغاش، عبد القادر، مناخ الاستثمار في الخدمات السياحية وحالة الاستثمارات السياحية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، الجزائر،2016م.

[5] الماجد، ابتسام، تصور مقترح لبدائل تمويلية في الجامعات السعودية في ضوء الجامعة المنتجة، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية، المجلد 26 العدد (2) ، 2018م، ص30-52.

معوقات كثيرة، كما توصلت الدراسة إلى أن أهم المتطلبات لتطوير تمويل التعليم في الجامعات السعودية هي المتطلبات الإدارية، وإلى أهمية تطوير التمويل عن طريق البحوث والاستشارات، وعن طريق المشاريع الاستثمارية وفي ضوء النتائج التي أسفرت عنها الدراسة، وفي ضوء التصور المقترح، أوصت الدراسة بضرورة تبني صيغة الجامعة المنتجة وإعادة النظر في سياسة التمويل الحكومي للجامعات.

- **دراسة غريب الطاووس (2019م) بعنوان "تبني نموذج الجامعات المنتجة كآلية لتنويع مصادر تمويل التعليم"[6]**

هدفت إلى تسليط الضوء على أحد الأشكال الحديثة في تمويل التعليم، والمتمثل في نموذج الجامعة المنتجة، والذي يعتبر أحد أشكال التمويل الذاتي للجامعة، وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على مفهوم الجامعة المنتجة، وأهدافها ومزاياها، وشروط واستراتيجيات التحول نحو تبني نموذج الجامعة المنتجة، كما أشارت إلى بعض التجارب الدولية الرائدة في تطبيق فلسفة الجامعة المنتجة، وقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي، وذلك بالاعتماد على المسح المكتبي للكتب والمقالات والمجلات والدوريات والأبحاث والرسائل العلمية، وقد خلصت الدراسة إلى أن تطبيق نموذج الجامعات المنتجة من شأنه أن يساهم بشكل فعال في تعزيز إيرادات الجامعة والقضاء على مشكلة تمويل الجامعات.

- **دراسة حليمة عز الدين (2020م) بعنوان "التمويل الذاتي للتعليم العالي الجامعة المنتجة أنموذجاً مقترحاً"[7]**

هدفت إلى البحث عن تنمية الموارد الذاتية للجامعة خارج تمويل القطاع الحكومي، لمواجهة الطلب المتزايد للتعليم العالي بهدف تحقيق موارد مالية إضافية بالاعتماد على إمكانياتها الذاتية،

[6] الطاووس، غريب، تبني نموذج الجامعات المنتجة كآلية لتنويع مصادر تمويل التعليم العالي، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد (3)،2019م، ص56-97.

[7] عز لدين، حليمة، التمويل الذاتي للتعليم العالي-الجامعة المنتجة أنموذجاً مقترحاً، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 8 العدد (2)، 2020م، ص 389-403.

من خلال النشاطات والخدمات التي تقدمها الجامعات المنتجة بصيغها المختلفة، على أن لا يتعارض هذا والمهام الأساسية للجامعة من تعليم وبحث علمي وخدمة للمجتمع، من أهم المقترحات التي توصلت إليها الدراسة ضرورة تفعيل اسلوب التمويل الذاتي، وإقرار النصوص القانونية، لتبني نموذج الجامعة المنتجة، وضرورة توعية أصحاب القرار ومؤسسات التعليم العالي بمفهوم وأهمية اسلوب التمويل الذاتي، وتطبيق نموذج الجامعة المنتجة، وتقديم الخدمات الاستشارية، الاقتصادية، القانونية والعلمية، التي تعزز مواردها المالية وكذلك الاستفادة من المرافق والتجهيزات والمباني الجامعية واستثمارها من أجل تعزيز الموارد.

- **دراسة منال الغامدي (2020م) بعنوان "تنويع مصادر تمويل التعليم بجامعة أم القرى في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة"[8]**

هدفت إلى قياس درجة أهمية مبررات تنويع مصادر تمويل التعليم العالي، في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة ودرجة فاعلية الآليات المتبعة من أجل تحقيق ذلك، واتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي واستخدم الاستبانة كأداة للبحث، ومن أهم نتائج البحث أن مبررات تنويع مصادر تمويل التعليم العالي في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة والفقرات التابعة لها جاءت ضمن مستوى مرتفع وباتجاه إيجابي، وتوصي الدراسة بضرورة تبني فلسفة الجامعة المنتجة، من خلال استراتيجية للتمويل الذاتي المعتمد على منتجات علمية وبحثيه.

- **دراسة نور العتيبي (2022م) بعنوان "دور البحث العلمي في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة"[9]**

التي هدفت إلى تحليل صيغة فلسفة الجامعة المنتجة وكيفية تفعيل دور البحث العلمي في ضوء هذه الفلسفة، وقد اعتمدت الدراسة منهج الوصفي التحليلي، وتوصلت نتائجها إلى توفير عدد من

[8] الغامدي، منال، تنويع مصادر تمويل التعليم العالي بجامعة أم القرى في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات النفسية والتربوية، المجلد 29 العدد(1)، 2020م، ص703-729.

[9] العتيبي، نور، دور البحث العلمي في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة، جامعة أسيوط، إدارة البحوث والنشر العلمي، المجلة العلمية، المجلد 38 العدد (3)،الجزء 2، 2022م، ص237-260.

المتطلبات لتفعيل دور البحث العلمي في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة، ومن هذه المتطلبات وجود قنوات رسمية تعمل على الاستفادة من نتائج البحوث التي يجريها الباحثين في قطاع العمل والخدمات، كمراكز التميز الموجودة في كندا، ومنتزهات العلوم في أمريكا ومدينة تسوكوبا للعلوم في اليابان، وعمل شراكة بحثية بين رجال الصناعة والمهتمين بالأبحاث العلمية من أعضاء هيئة التدريس، لإثراء المعرفة العلمية للبحوث النظرية والتطبيقية، ويمكن الاستفادة من التجربة اليابانية من خلال تطبيق البحوث العلمية وتسويق المنتجات والابتكارات، ومن الآليات التي تسهم في تفعيل دور البحوث العلمية في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة، وكذلك إنشاء مراكز التميز ومراكز الاستشارات والكراسي العلمية في الجامعات تحقيقاً لأهداف الجامعة المنتجة.

❖ **الدراسات الأجنبية:**

❖ **Morden (2002)"The impact of joining joint university training on individual achievement"**[10]

دراسة موردن (2002م) بعنوان "أثر الالتحاق بالتدريب الجامعي المشترك على إنجاز الفرد"

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر التدريب الجامعي على أداء الطلاب وإعدادهم لسوق العمل خلص الباحث إلى أن التدريب العملي خلال المرحلة الجامعية يسهم بشكل ملحوظ في تحسين أداء الفرد بعد التخرج، إذ يساعد على تنمية مهاراته التطبيقية ويؤهله لدخول سوق العمل بكفاءة أكبر

أوصى الباحث بضرورة اعتماد برامج تدريبية ميدانية خلال التعليم الجامعي، بحيث يكون للطلاب فرصة حقيقية لاكتساب المهارات العملية اللازمة قبل تخرجهم.

[10] Morden ,The impact of joining joint university training on individual achievement, L.A, U.S.A, 2002.

- **Derden and other (2005) "The impact of training on productivity and wages"[11]**

دراسة "ديردن وآخرون (2005م) بعنوان "أثر التدريب على الإنتاجية والأجور "

ركزت الدراسة على تأثير التدريب المهني على زيادة الإنتاجية ومستويات الأجور. أظهرت النتائج أن زيادة التدريب بنسبة 1٪ تؤدي إلى رفع الإنتاجية بنسبة 6٪، مما يؤكد على الأثر الاقتصادي الواضح للتدريب في تحسين الأداء العام للمؤسسات. أوصى الباحثون بضرورة دمج التدريب المهني ضمن سياسات المؤسسات، بحيث يصبح جزءًا أساسيًا من استراتيجيات تطوير الموارد البشرية، مما يسهم في تحسين أداء الموظفين وزيادة كفاءة العمل.

- **james groshea & Judith Miller (2006) "Access to a productive university and strategies to reduce costs and increase the quality of higher education"()12**

دراسة جيمس ي. غروشيا وجوديث ي.ميللر (2006م) بعنوان "الوصول إلى جامعة منتجة واستراتيجيات لتقليل النفقات وزيادة جودة التعليم العالي"

استهدفت الدراسة استكشاف طرق جديدة لتنظيم وإدارة الجامعات بهدف تحويلها إلى مؤسسات منتجة خلص الباحثان إلى أن تحسين إدارة المؤسسات التعليمية يسهم في زيادة إنتاجيتها، وتقليل التكاليف التشغيلية، وتحسين جودة التعليم عبر تعزيز التجربة العملية للطلاب

[11] Derden and other, The impact of training on productivity and wages, London, England 2005.
[12] james groshea & Judith Miller "Access to a productive university and strategies to reduce costs and increase the quality of higher education, jossey- bass ink, U.S.A, 2006

أوصى الباحثان بتطوير مناهج تعليمية تعتمد على الجانب العملي، بحيث يكون للطلاب فرصة أكبر للاندماج في سوق العمل أثناء دراستهم الجامعية، مما يعزز من كفاءتهم ويزيد من فرص توظيفهم بعد التخرج.

* تشير الدراسات السابقة إلى أن الاستثمار في رأس المال البشري من خلال عمليات التعليم والتدريب العملي يسهم في تحسين أداء الكوادر البشرية ويحقق عوائد اقتصادية ملموسة وفي هذا السياق يعتبر دمج خدمات الإقامة والتدريب العملي داخل المنشآت التعليمية وسيلة فعالة لتعزيز التأهيل الوظيفي مما يمهد الطريق لتحقيق اكتفاء ذاتي للنظام التعليمي بالإضافة الى زيادة الإنتاجية في القطاع السياحي.

جدول (1) مقارنة الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية من حيث الأهداف والنتائج والعامل المشترك

م	الدراسة	هدف الدراسة	نتائج الدراسة	أوجه الشبه مع الدراسة الحالية	أوجه الاختلاف مع الدراسة الحالية
1	**بشر خصاونة (2005م) "فاعلية برامج التدريب في معهد الإدارة العامة**	تقييم فاعلية برامج التدريب وتأثيرها العملي على أداء المتدربين في بيئة العمل	أشارت الدراسة إلى أن التدريب العملي له تأثير إيجابي كبير على كفاءة العاملين مع ضرورة التركيز على جودة التدريب والقيمة العائدة منه	يشترك البحث الحالي مع هذه الدراسة في التأكيد على أهمية التدريب العملي وربطه بالجانب الإنتاجي والاقتصادي ضمن العملية التعليمية	تناول الدراسة لتجربة تدريب عامة في الإدارة مقارنة بالتخصص في الخدمات السياحية
2	**أحمد الكردي (2011م) "الاستثمار في رأس الامال بشري والعائد من التعليم**	دراسة العلاقة بين استثمار رأس المال البشري والعائد الاقتصادي من التعليم	توصلت الدراسة الى أن تأهيل الكوادر البشرية من خلال التعليم والتدريب الجيد يؤدي الى عوائد اقتصادية مهمة للمنشآت	كلاهما يؤكد على أن الاستثمار في التعليم والتدريب يسهم في رفع كفاءة الكوادر البشرية وتحقيق مردود اقتصادي	التركيز على الاستثمار العام في التعليم دون التخصص في الخدمات السياحية داخل المنشآت التعليمية
3	**محمد الجماصي (2015م) درجة توافر خصائص الجامعة المنتجة في الجامعات الفلسطينية وسبل تعزيزها**	تقييم درجة توافر خصائص الجامعة المنتجة في الجامعات الفلسطينية وسبل تعزيزها	توصلت إلى أن درجة توافر خصائص الجامعة المنتجة جاءت بدرجة متوسطة مع توصيات لتعزيزها	يؤكد كلاهما على ضرورة تحويل المؤسسات التعليمية إلى كيانات إنتاجية عبر تبني نماذج تدريبية واستثمارية متكاملة	تناولت الدراسة المنشآت التعليمية ككل في الجامعات الفلسطينية دون التعمّق في اختصاص معين، بينما تركز الدراسة الحالية على المعاهد والمدارس الفندقية وتطبيق

م	الدراسة	هدف الدراسة	نتائج الدراسة	أوجه الشبه مع الدراسة الحالية	أوجه الاختلاف مع الدراسة الحالية
					استراتيجيات استثمارية في الخدمات السياحية.
4	**عبد القادر زغاش (2016م) مناخ الاستثمار في الخدمات السياحية وحالة الاستثمارات السياحية**	تحليل مناخ الاستثمار في القطاع السياحي ودوره في تحسين الناتج القومي وتنشيط الاقتصاد	وجد أن تحسين جودة الخدمات السياحية والارتقاء بكفاءة العاملين عبر التدريب من العوامل الأساسية لجذب الاستثمارات وتحقيق عائد اقتصادي	يشترك البحث الحالي مع هذه الدراسة في ربط الاستثمار (خدمات سياحية) بعملية تأهيل وتدريب الكوادر البشرية لتحقيق أداء أفضل ودعم الاقتصاد المحلي	تركيز الدراسة على معالم الاستثمار السياحي على مستوى الاقتصاد الكلي وليس ضمن إطار المؤسسات التعليمية
5	**دراسة ابتسام الماجد (2018م) تصور مقترح لبدائل تمويلية في الجامعات السعودية في ضوء الجامعة المنتجة**	التعرف على بدائل تمويلية للجامعات السعودية وفق فلسفة الجامعة المنتجة	توصلت إلى ضرورة تبني نماذج تمويلية واستثمارية جديدة لضمان تطوير التعليم وتحقيق استقلال مالي	يشترك كلا البحثين في الإيمان بأن تحويل العملية التعليمية إلى نموذج إنتاجي يُحسّن من الأداء والإنتاجية.	ركزت على دراسة بدائل تمويلية للجامعات السعودية دون التطرق مباشرةً للجوانب التدريبية التطبيقية الخاصة بالخدمات السياحية، بينما تركز الدراسة الحالية على الاستثمار في التدريب العملي ضمن المعاهد والمدارس الفندقية

م	الدراسة	هدف الدراسة	نتائج الدراسة	أوجه الشبه مع الدراسة الحالية	أوجه الاختلاف مع الدراسة الحالية
6	**دراسة غريب الطاووس (2019م) تبني نموذج الجامعات المنتجة كآلية لتنويع مصادر تمويل التعليم**	استكشاف نموذج الجامعات المنتجة كآلية لتنويع مصادر تمويل التعليم وتحقيق عائد اقتصادي	أشارت الدراسة إلى أن تبني نموذج الجامعة المنتجة يعزز من إيرادات الجامعة ويقلل من اعتمادها على التمويل الحكومي	يتقاسم البحثان الرؤية بتحويل المؤسسات التعليمية إلى هيئات إنتاجية تساعد على تحسين جودة التعليم وتحقيق عائد مالي	تناولت الدراسة نموذج الجامعة المنتجة كآلية لتنويع مصادر تمويل التعليم دون التركيز على أثرها في تدريب وتأهيل الكوادر بالشكل العملي، على خلاف للدراسة الحالية.
7	**دراسة حليمة عز الدين (2020م) التمويل الذاتي للتعليم العالي الجامعة المنتجة أنموذجاً مقترحاً**	البحث في تنمية الموارد الذاتية للجامعة عبر نموذج التمويل الذاتي للتعليم العالي	أوضحت الدراسة أهمية تفعيل آلية التمويل الذاتي لتعزيز استقلال الجامعات وتحقيق موارد مالية إضافية	يشترك البحثان في ضرورة تبني آليات استثمارية في التعليم لتحقيق كفاءة أعلى وإنتاجية أفضل	تناولت الدراسة جانب التمويل الذاتي للجامعات عبر نموذج الجامعة المنتجة وليس التدريب العملي والتأهيل المباشر للكوادر البشرية في قطاع السياحة، بينما تركز الدراسة الحالية على استثمار الخدمات السياحية لتحسين التدريب العملي.
8	**دراسة منال الغامدي (2020م) تنويع مصادر تمويل التعليم بجامعة أم القرى في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة**	قياس أهمية تنويع مصادر تمويل التعليم وفق فلسفة الجامعة المنتجة	أكدت الدراسة ضرورة تبني استراتيجيات لتنويع مصادر التمويل لتحقيق استقلالية مالية عالية للجامعة	يشترك البحثان في التأكيد على أهمية تبني فلسفة الجامعة المنتجة لتحقيق تحسينات شاملة في العملية التعليمية للطلاب	تناولت الدراسة تنويع مصادر تمويل التعليم عبر فلسفة الجامعة المنتجة دون التركيز على الأبعاد التطبيقية والتدريبية الخاصة بتأهيل الكوادر في المنشآت التعليمية السياحية

م	الدراسة	هدف الدراسة	نتائج الدراسة	أوجه الشبه مع الدراسة الحالية	أوجه الاختلاف مع الدراسة الحالية
9	**دراسة نور العتيبي (2022م) دور البحث العلمي في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة**	تحليل دور البحث العلمي في تفعيل نموذج الجامعة المنتجة	أشارت الدراسة إلى ضرورة استثمار نتائج البحوث العلمية لتعزيز جودة التعليم وتنظيمه وفق نموذج الجامعة المنتجة	يتقاسمان الرؤية في تحويل العملية التعليمية إلى نظام إنتاجي يسهم في تحسين جودة التعليم والتدريب	تناولت الدراسة دور البحث العلمي في تفعيل نموذج الجامعة المنتجة دون التركيز على الجانب التدريبي العملي، بينما تركز الدراسة الحالية على استخدام استثمار الخدمات السياحية لتحسين التدريب والتأهيل
10	**Morden (2002) "The impact of joining joint university training on individual achievement"**	استقصاء أثر التدريب الجامعي المشترك على إنجاز الفرد وانتاجيته	أظهر أن التدريب العملي أثناء الدراسة يعزز من قدرات الفرد الإنتاجية ويعد من العوامل المؤثرة ايجابياً على الأداء الوظيفي	تأكد الدراسة على أهمية التدريب العملي أثناء فترة التعليم للطلاب كعامل رئيسي يساهم في تأهيل الكوادر وهو ما يتلاقى مع هدف البحث الحالي في استثمار المنشآت التعليمية لتدريب وتأهيل الكوادر البشرية	الدراسة عمومية لتأثير التدريب في الجامعات دون تخصيص القطاع السياحي أو استثمار الخدمات بشكل مباشر
11	**Derden and other (2005) "The impact of training on productivity and wages"**	اختبار أثر التدريب على الإنتاجية وزيادة الأجور الفردية	أثبتت الدراسة وجود علاقة طردية بين التدريب وبين رفع مستويات الإنتاجية والأجور مما يبرز القيمة الاقتصادية للتدريب	يشارك البحث الحالي هذا المحور من خلال ربط التدريب العملي (ضمن خدمات الإطعام واستخدام التقنيات) بزيادة الإنتاجية وتحقيق	التركيز على النتائج الاقتصادية العامة للتدريب بدون ربطها بنموذج استثماري محدد داخل المنشآت التعليمية

م	الدراسة	هدف الدراسة	نتائج الدراسة	أوجه الشبه مع الدراسة الحالية	أوجه الاختلاف مع الدراسة الحالية
				عائد اقتصادي ملموس للمنشآت التعليمية	
12	**james groshea & Judith Miller (2006) "Access to a productive university and strategies to reduce costs and increase the quality of higher education"**	استكشاف استراتيجيات للوصول الى جامعة منتجة تقلل من التكاليف وتحسن جودة التعليم العالي	توصلت الدراسة إلى أن تفعيل عناصر التدريب العملي والابتكار ضمن البرامج التعليمية يسهم في تحسين جودة التعليم وتخفيض النفقات التشغيلية	يتداخل مع البحث الحالي في أهمية تحويل المنشآت التعليمية إلى مؤسسات منتجة من خلال استثمار الخدمات السياحية التي تجمع بين التعليم النظري والتدريب العملي لتحسين الجودة والكفاءة	تركز الدراسة على التعليم العالي بشكل عام دون التحديد لتخصص الخدمات السياحية أو استثمارها كجزء من العملية التدريبية

المصدر: من اعداد الباحث

* باستخدام نتائج الدراسات السابقة كنقطة انطلاق يتضح أن الربط بين التعليم النظري والتدريب العملي واستثمار خدمات الإقامة في المنشآت التعليمية يشكل حجر الزاوية لتأهيل الكوادر البشرية بشكل فعال ويسهم ذلك في تحقيق عائد اقتصادي وتنمية موارد بشرية قادرة على مواجهة تحديات سوق العمل مما يدعم الفرضية الرئيسية للدراسة الحالية.

الفصل الأول: الاستثمار في خدمات الإقامة

اولا: مفهوم الاستثمار السياحي:

الاستثمار كمصطلح يعني تخصيص الأموال وتوظيفها في المجالات أو الفرص الاستثمارية التي يعتقد المستثمر بأنها فرص ذات جدوى تحقق أفضل عائد في أقل مستوى من المخاطر بعد اعداد دراسة جدوى اقتصادية كاملة لهذه الغاية.

وأحد أهم مجالات الاستثمار هو الاستثمار السياحي ويقصد به توجيه المستثمر كلا أو جزءاً من أمواله في الفرص الاستثمارية السياحية المتوفرة.

هنالك عدة مفاهيم ندرج أهمها:

– **تعريف المنظمة العالمية للسياحة:** الاستثمار السياحي هو تلبية حاجات السياح والمواقع المضيفة إلى جانب حماية الفرص للمستقبل وتوفيرها، والقواعد المرشدة في مجال إدارة الموارد بطريقة تتحقق فيها متطلبات المسائل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويتحقق معها التكامل الثقافي والعوامل البيئية والتنوع الحيوي ودعم نظم الحياة [1].

– وينظر إليه كذلك بأنه القدرة على الإنتاجية الهادفة إلى تكوين رأس المال المادي وإعداد رأس المال البشري في مجال السياحة من أجل زيادة الطاقة الإنتاجية والتشغيلية وتحسينيها وتقديم أفضل الخدمات في مجالات السياحة المختلفة [2].

– ويعرف أيضاً بأنه ذلك الجزء من القابلية الإنتاجية الأنية الموجهة إلى تكوين رأس المال السياحي المادي البشري بغية زيادة طاقة البلد السياحية كالفنادق والمدن السياحية والطرق والنقل[3].

كما يكمن تعريف الاستثمار السياحي على أنه القدرة الإنتاجية الهادفة الى تكوين رأس المال المادي واعداد رأس المال البشري في مجال صناعة السياحة وزيادة وتحسين طاقاته الإنتاجية والتشغيلية وتقديم أفضل الخدمات المختلفة لهذا النشاط[4].

---

(1) - مجيد العاني، رعد، الاستثمار والتسويق السياحي، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، الجزائر، الجزائر، 2008، ص16.
(2) خليفي، عيسى، أثر الاستثمار السياحي على السياحة الداخلية في الجزائر، مقال في مجلة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات الادارية والاقتصادية، المجلد الثاني، حزيران، 2016، ص128.
(3) مجيد العاني، رعد، الاستثمار والتسويق السياحي، مرجع سابق، ص17.
(4) حاكم، محسن محمد، دور الاستثمار السياحي في دعم الاقتصاد، المؤتمر العلمي الثالث، جامعة أهل البيت ،2006م، المجلد /1/، العدد /4/.

ومما سبق نجد أن المفهوم العام للاستثمار السياحي هو:

توجيه المستثمر بعضاً أو كلاً من أمواله للاستثمار في قطاع السياحة من أجل تكوين رأس المال السياحي المادي أو البشري وزيادة طاقة البلد السياحية وتقديم أفضل الخدمات لهذه الصناعة مع تحقيق أفضل عائد ممكن من الأرباح.

ثانيا: خصائص الاستثمارات السياحية:

تتميز الاستثمارات السياحية بجملة من الخصائص اهمها:

1- الاستثمارات السياحية تكون في اصول ثابتة ولمدة طويلة من 20 سنة الى 25 سنة مما يترتب عنها عدة تغيرات سياسية واجتماعية ذات مخاطر متفاوتة.

2- العائد من الاستثمارات السياحية ليس سريع نظرا لطول مدة الاستثمارات.

3 – الاستثمارات السياحية لا تستطيع تغيير منتجاتها بالمشاريع الاخرى.

4 – تحتاج الاستثمارات السياحية الى مستوى عالي من التشغيل وعمالة مدربة ومؤهلة لذلك.

5 – الاستثمارات السياحية لا تحتاج الى عناصر معقدة كالتكنولوجيا مثلا، فهي تعتمد بشكل كبير على العنصر البشري.

6 – تساهم الاستثمارات السياحية في دعم اقتصاد أي دولة من خلال ما توفره من فرص عمل جديدة تساهم في الدخل السياحي.

7 – تعد الاستثمارات السياحية من الصادرات الغير منظورة، ولا يمكن نقلها من مكان الى آخر(1).

ثالثا: أهداف الاستثمار السياحي:

يسعي المستثمر السياحي الي تحقيق مجموعة من الأهداف حفاظا على مكانته ولتحسين علاقته مع غيره من الاقتصادين وتتمثل هذه الاهداف فيما يلي:

1- الاهداف الاقتصادية: تتجلى الاهداف الاقتصادية للاستثمارات السياحية فيما يلي:

ا- توفير رأسمال اللازم، لدفع عجلة النمو الاقتصادي وزيادة الطاقة الانتاجية في أي دولة من الدول.

ب- خلق مشروعات تنموية تؤمن عوائد اقتصادية بالعملات الصعبة للبلد وتنشط الدورة الاقتصادية.

ج- تنمية وتأهيل مناطق الجذب السياحي بهدف زيادة العائدات السياحية التي تساهم في زيادة الدخل القومي وتحسين ميزان المدفوعات.

(2) سعيداني رشيد، اهمية الاستثمار السياحي في التنمية الاقتصادية، مجلة البشائر الاقتصادية، مجلد ثالث، العدد 2، جوان 2017. ص 7-8.

2- الاهداف السياسية: تتمثل في:

ا- رفع مكانة الدولة سياسيا من خلال زيادة القدرة الامنية واداء النظام السياسي بشكل قوي

ب- تعزيز القدرات التفاوضية للدولة مع الدول والمنظمات الاخرى

ج-تغير سلوك الافراد وانتظامهم في المنظمات والمشروعات تجعل منهم قوة فاعلة في المجتمع

3- اهداف اجتماعية: تهدف الاستثمارات السياحية اجتماعيا الى:

ا- رفع مستوى المعيشة

ب- سد الفجوة التنموية الاقتصادية بين أقاليم الدولة المتطورة وغير المتطورة من خلال الحد من الهجرة الداخلية وهذا عن طريق تطوير مناطق الجذب السياحي

ج- القضاء على كافة اشكال الفساد الاجتماعي والامراض الاجتماعية الخطيرة التي تفرزها البطالة من خلال خلق فرص عمل جديدة [1].

رابعا: مفهوم خدمات الإقامة:

يمكن تعريف خدمات الإقامة في المنشآت التعليمية بأنها مجموعة الأنظمة والإجراءات التي تهدف إلى توفير بيئة سكنية ملائمة للطلاب والكوادر التعليمية، وتشمل:

المرافق السكنية :المباني والمساحات الداخلية المصممة لتوفر الراحة والأمان.

الخدمات الإدارية :الدعم اللوجستي وإجراءات التسجيل والصيانة الدورية.

الخدمات الاجتماعية والثقافية :الأنشطة المدرسية والمبادرات التي تعمل على تعزيز التواصل الاجتماعي والتفاعل بين الطلاب.

التقنيات والابتكار :استخدام نظم إدارة ذكية لمراقبة جودة الخدمات وتقديم تقارير دورية تسهم في متابعة الأداء وتحليل مؤشرات الجودة.

يدعم هذا التعريف فكرة أن خدمات الإقامة ليست فقط بيئة سكنية، بل هي منظومة متكاملة تُعد جزءًا أساسيًا من التجربة التعليمية والتدريبية.

خامسا: العناصر المكونة لنظام خدمات الإقامة:

يمكن تفصيل العناصر الأساسية التي يتكون منها نظام خدمات الإقامة في المنشآت التعليمية كما يلي:

البنية التحتية :تشمل المرافق السكنية ذات التصاميم الحديثة وأنظمة الصيانة الدورية، بالإضافة إلى توفير وسائل الراحة والتكنولوجيا الحديثة (مثل الإنترنت عالي السرعة وأنظمة الأمان الإلكترونية).

[1] سعيداني، رشيد، مرجع سابق، ص 10

الإدارة والتنسيق :إنشاء هيكل إداري متكامل يضمن التنسيق بين الأقسام المختلفة ويعمل على رفع مستوى الخدمات المقدمة.

الأنشطة التربوية والاجتماعية :دمج البرامج والأنشطة اللامنهجية التي تهدف إلى تطوير المهارات الحياتية والاجتماعية وتنمية روح الفريق بين أفراد المجتمع الطلابي.

التقييم والمتابعة :اعتماد آليات تقييم دورية تشمل استبيانات رضا الطلاب والكوادر، وتحليل الأداء لاتخاذ إجراءات تصحيحية عند الحاجة.

سادسا: مفهوم التعليم والمنشآت التعليمية:

1- التعليم:

* في اللغة العربية: العلم: اليقين، يُقال: عَلم يعلم إذا تيقّن، وجاء بمعنى المعرفة، أيضا؛ فيقال: علمته وعلمت به، وأعلمتُه الخبر وأعلمتُه به.(1)

* في الاصطلاح: يقوم التعليم على خاصية التعلم التي يتميز بها الإنسان والتي تنتج عنها: "تغيرات ثابتة نسبياً في السلوك وتحدث أثناء التفاعل مع البيئة المادية والاجتماعية"، وتلك الخاصية هي التي توفر للمعلم التأثير على سلوك المتعلم وتغييره، وتتيح للمتعلم الاستجابة لتلك التأثيرات.(2)

إن التعليم الرسمي عملية هادفة إلى التأثير على الجانب العقلي من خلال مدّ المتعلم بالمعارف التي يمكنها أن تشكل لديه استجابة مناسبة تظهر في سلوكه، وبذلك تشكل المادة المعرفية الأساس الذي تقوم عليه عملية التعليم، كعملية اجتماعية تُمارس من خلال المؤسسات التعليمية الرسمية.

2- المنشآت التعليمية السياحية:

تعريف المنشآت التعليميّة السياحية: هي عبارة عن مكان أو موقع يتم فيه التقاء فئات مجتمعيّة مختلفة الأعمار، ويتم فيها تعليمهم وتزويدهم بالكثير من المعلومات المتعلقة بالقطاع السياحي، وتتكون هذه المنشأة التعليميّة من أعضاء الهيئة التدريسيّة أو المعلمون، والطلاب، والهيئات الإداريّة فيها، ويقوم الطلاب بالبقاء في هذه المنشأة لتلقي العلم لفترات زمنيّة معيّنة تبعاً لمرحلة التعليم فيها.

في عصرنا الحالي وفي كل المجتمعات غالبا يتم تنظيم شؤون التعليم وفق أطر معينة معروفة (المؤسسات المخصصة لذلك)، لأجل تحقيق مجموعة من الأهداف العامة والخاصة المعرفية والسلوكية وتم وضع تصور نظري وخطط عملية لتحقيق تلك الأهداف، وأيضا تعيين موارد مادية مالية وغير مالية (بناء وأثاث وكتب ومطبوعات..)، وموارد بشرية (مدرسون ومدراء ...) لأجل نفس الغرض.

[1] الفيومي المقري، أحمد بن محمد، المصباح المنير، دار الحديث، القاهرة، مصر، 2003 م، ص254

[2] رايو، باتريك وأغنس فان زانتن، التربية في مائة كلمة، ترجمة: نهوا عز الدين السكافي، المنظمة العربية للترجمة، بيروت لبنان، ط 01، 2016، ص 14

ويتم ذلك وفق نظام متكامل ومنسجم، هو النظام التعليمي الذي تعتبر المنشآت التعليمية وسيلة لتحقيق أهدافه، ولكي يحقق هذا النظام التعليمي أهدافه، يتم الاستعانة بخطة مدروسة بعناية، محددة الأهداف والخطوات، والتوقعات بخصوص ما يُنتظر تحقيقه، وما يُحتمل أنه سيعيق أو يحد من ذلك وكيفية تفاديه، للوصول إلى الهدف[1]

سابعا: أهمية المنشآت التعليمية في مجال السياحة:

تعمل المنشآت التعليمية السياحية على تمكيّن الطلاب من الحصول على مستوى عالي من المعارف والمهارات في العلوم السياحية والفندقية، وتوفير المؤهلات القادرة على تلبية حاجات المجتمع في التنمية وفق متطلبات سوق العمل السياحي والفندقي، كما تعمل على توفير المناهج والأدوات وأساليب التعليم وتطويرها بما يساهم في خلق بيئة تعليمية تمكينية مبدعة حيث تهدف الى:

1- توفير أفضل المناهج والبرامج التعليمية من أجل تمكين الطلاب من الحصول على المعارف العلمية والمهارات العملية.

3- تطوير قدرات الطلاب على القيام بالبحث العلمي من خلال برامج البحوث العلمية في مجالي السياحة والفنادق وإستراتيجياتهما بما يساعد على حل مشكلات المنظمات السياحية والفندقية وفقاً لمعطيات البيئة المحلية.

4- تأهيل الطلاب بإكسابهم المعارف والخبرات العملية وفق حاجات سوق العمل السياحي والفندقي.

5- مساعدة الطلاب في تطوير مهاراتهم ومعارفهم من خلال توفير برامج تدريب مناسبة داخل الجامعة أو خارجها في الشركات والمؤسسات العامة أو الخاصة ذات الطبيعة السياحية والفندقية.

6- الارتقاء بالسلوك الحضاري للطلاب وتعزيز القيم الأخلاقية الرفيعة لمجتمعنا من خلال إقامة الندوات الفكرية والثقافية والاجتماعية ذات الصلة بالسياحة والفندقة.

7- تعزيز التعاون مع الكليات المماثلة في سورية وفي الدول العربية والدولية من خلال تبادل الخبرات والأساتذة والطلاب والبرامج التعليمية والتدريبية لضمان جودة التعليم وفق أحدث معايير التعليم.

8- إقامة علاقات تعاون مع المنظمات بما يساعد على التشاركية بين التعليم وقطاع الأعمال [2].

ثامنا: دور التدريب الميداني في اكمال عملية التعليم:

التدريب الميداني هو مجموعة من المهارات والخبرات التي يتم تقديمها للطالب ضمن إطار مؤسسي أو ضمن أحد مجالات الممارسة، وذلك بهدف مساعدة الطالب على اكتساب المعارف المختلفة، والخبرات الميدانية، والمهارات

[1] رشوان، حسين عبد الحميد أحمد. التربية والمجتمع: دراسة في علم اجتماع التربية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية مصر، 2010، ص9.
[2] https://albaath-univ.edu.sy/tourism/الرؤيا-والرسالة

الفنية، بالإضافة إلى تعديل السمات، والسلوكيات الشخصية لديه، بحيث يساهم ذلك بشكل كبير في النمو المهني للطالب، من خلال الربط بين المعرفة النظرية، والتطبيق العملي وتقديم الفرصة للطلبة باكتشاف قدراتهم ورغباتهم واحتياجات سوق العمل.

وهو كذلك مجموعة الخبرات العملية، التي تعتمد على مراجع نظرية كالمقررات الدراسية، ويتميز التدريب الميداني، بأنه لا يطبق ضمن مساحة معينة، ولكن في أكثر من مكان، ويعتمد على توجيه المتدربين أو الأفراد المشاركين في التدريب الميداني بواسطة شخص مؤهل عمليًا في هذا المجال، ويمتلك المهارات الكافية التي تساعد على نجاحه في تطبيق الهدف من التدريب الميداني.[1]

أهمية التدريب الميداني:

– يعتبر التدريب الميداني ذا أهمية كبيرة لبرنامج إعداد الطلبة، وتتمثل أهمية التدريب الميداني فيما يلي:

– يمثل التدريب الميداني مجال الخبرة الأولى للطالب، من خلال تطبيق ما تعلمه في البيئة الحقيقية.

– يعطي للطالب فرصة التعامل مع مختلف الضغوط التي قد يواجهها في سوق العمل.

– يساعد الطالب على تطوير مدى فهمه لإجراءات العملية التعليمية.

– يعزز مهارات التعليم الفردي لدى الطلبة.

– يتيح فرصة للتفاعل والتعاون مع المدربين ذوي الخبرة في مجال العمل.

– يمنح الطلبة مستوى عالٍ من الشعور الإيجابي، والرضى نحو المهنة.

– يساعد الطالب على فهم احتياجات وخصائص البيئة التي يفترض أن يعمل بها.

التدريب الميداني وسيلة فعالة لمساعدة الطالب على اكتساب قدرات ومهارات جديدة لم يكن يمتلكها، وتمكن هذه المهارات الطالب من توسيع مفاهيمه، وتعديل اتجاهاته، وترسيخ قدرته على الابتكار، والإبداع، والتجديد يربط بين الجانب (النظري) المعرفة المكتسبة، والجانب العملي (العمل) المنتَج.[2]

أهداف التدريب الميداني:

– إثراء خبرات الطلاب وذلك من خلال ربط الدراسات الأكاديمية في الفصول الدراسية بالأوضاع العملية الواقعية في بيئة العمل.

– إتاحة الفرصة للطلاب والطالبات لاكتشاف اهتماماتهم المهنية في مجال تخصصهم الأكاديمي.

– التأكيد على فاعلية التدريب الميداني في إعداد الطلبة الخريجين لمستقبلهم العملي.

(1) سلطان، أمل، تطوير الأداء الأكاديمي لأعضاء هيئة تدريس كليات التربية في ضوء مدخل المؤامة الجامعية ، مجلة كلية التربية (جامعة أسيوط) ، العدد 12، المجلد 38، القاهرة، مصر، 2022.

(2) الكردي، أحمد، الاستثمار في رأس المال البشري والعائد من التعليم، دار القاهرة للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 2002م، ص87.

– إتاحة الفرصة للمتدربين في اكتساب مهارات جديدة؛ وذلك من خلال تعويدهم على التفكير الابتكاري في حل المشكلات، واتخاذ القرارات العملية بثقة.[1]

وخلاصة القول يجب ربط التعليم النظري بالتدريب العملي الميداني لما له من فوائد في زيادة خبرات الطلاب وتحقيق أعلى قدر من الفائدة من التعليم المتلقى في المنشآت التعليمية حيث يتم تطبيقه على أرض الواقع وضمن ظروف العمل المختلفة لاكتساب الخبرات اللازمة والمهارات التي يجب أن يتمتع بها الطالب قبل دخول سوق العمل بشكل فعلي.

[1] المصدر السابق، ص88

الفصل الثاني: رأس المال البشري والعائد من التعليم

أولا: الاستثمار في رأس المال البشري:

كان يعتقد سابقا أن الاستثمار الحقيقي يرجع إلى الاستثمار في رأس المال الطبيعي (الآلات والمعدات) ولكي يتمكن المجتمع من زيادة دخله لا بد له أن يوجه جزء من دخله للاستثمار في رأس المال الطبيعي وكان يعتقد أيضاً أن زيادة الناتج المحلي(النمو الاقتصادي) يرجع إلى الزيادة التي تحصل في رأس المال الطبيعي + الزيادة في عدد العمال الخام وكان ينظر إلى التعليم على أنه نوع من أنواع الاستهلاك الذي ينقص ثروة المجتمع ولكن مع تعمق الاقتصاديين في موضوع التعليم أشار كثير منهم إلى أهمية التعليم في زيادة ثروة المجتمع ومن أمثال هؤلاء الاقتصاديين آدم سميث وريكاردو ومالتوس والفرد مارشال ومع تطور أساليب القياس الاقتصادي اكتشف بعض العلماء أمثال شولتز ودينيسون وغيرهم أن الزيادة التي تحصل في الناتج المحلي لا ترجع فقط إلى الزيادة في رأس المال الطبيعي أو الزيادة في عدد العمال الخام ولكن هناك عوامل أخرى تفسر كثير من تلك الزيادة (نظرية الباقي) ومن هذه العوامل التعليم وعند إدخال متغير التعليم لمعرفة علاقته بالزيادة في الناتج المحلي وجد أن التعليم يسهم بنسبة كبيرة في تلك الزيادة وبذلك أثبت أن التعليم استثمار وليس استهلاك وبذلك ظهر مفهوم الاستثمار في رأس المال البشري والذي أكد بعض العلماء أنه لا يقل أهمية عن الاستثمار في رأس المال الطبيعي بل أكد البعض على أنه يفوقه خصوصا مع التقدم في التكنولوجيا والتقنية والتي تحتاج مهارات ومتطلبات خاصة للتعامل معها مما يجعل التعليم والتدريب هما عنصر السبق في التنافس القادم على الريادة العالمية[1].

ثانيا: مفهوم الاستثمار في رأس المال البشري:

يعرف (كنيد لبرجر) (C.P.kindlerger) رأس المال البشري بأنه ذلك الجزء المضاف الى العمالة الخام ويعرفه مايكل تودا رو (M.todaro) «بأنه الاستثمارات الإنتاجية التي يحتوي عليها الفرد نفسه وهي تشمل على المهارات والقدرات والقيم والصحة وغيرها من الأمور التي ينتجها الانفاق على التعليم

ويعرفه (Theador 7& Schults) " أنه مجموعة الطاقات البشرية التي يمكن استخدامها لاستغلال مجمل الموارد الاقتصادية "

أما الاستثمار في رأس المال البشري فيعرفه الحميد " بأنه الإنفاق على تطوير قدرات ومهارات ومواهب الإنسان على نحو يمكنه من زيادة إنتاجيته ".

[1] الرشدان، عبد الله، اقتصاديات التعليم، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2001م، ص214.

ويعرفه المصري " بأنه مجموعة المفاهيم والمعارف والمعلومات من جهة والمهارات والخبرات وعناصر الأداء من جهة ثانية والاتجاهات والسلوكيات والمثل والقيم من جهة ثالثة التي يحصل عليها الإنسان عن طريق نظم التعليم النظامية وغير النظامية، والتي تساهم في تحسين إنتاجيته وتزيد بالتالي من المنافع والفوائد الناجمة عن عمله[1].

ومما سبق نستنتج أنه يمكن تعريف الاستثمار في رأس المال البشري بأنه (استخدام جزء من مدخرات المجتمع أو الأفراد في تطوير قدرات ومهارات ومعلومات وسلوكيات الفرد عن طريق التعليم بهدف رفع طاقته الإنتاجية وبالتالي طاقة المجتمع الكلية لإنتاج مزيد من السلع والخدمات وكذلك لإعداده ليكون مواطناً صالحاً وفعالاً في مجتمعه).

ثالثا: أهمية وفوائد الاستثمار في رأس المال البشري في التعليم:

الاستثمار في رأس المال البشري في التعليم له أهمية كبيرة وفوائد عديدة، سواء على المستوى الفردي أو الجماعي أو الوطني أو العالمي ومنها:

1- يساعد على تحقيق التنمية البشرية، كما يرفع من مؤشر التنمية البشرية، وهو المقياس الذي يعبر عن مستوى التعليم والصحة والدخل في بلد ما.

2- يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي، وهو الزيادة في القيمة الإجمالية للسلع والخدمات التي ينتجها بلد ما في فترة زمنية معينة.

3- يزيد من الإنتاجية والابتكار والتنافسية والتكامل الدولي للاقتصاد الوطني.

4- يدعم تحقيق العدالة الاجتماعية، وهي الحالة التي تضمن فيها المجتمع توزيعا عادلا ومتكافئا للحقوق والفرص والموارد بين أفراده[2].

رابعا: معوقات الاستثمار في رأس المال البشري:

رغم أهمية وفوائد الاستثمار في رأس المال البشري في التعليم، فإن هناك العديد من التحديات والمعوقات التي تواجهه وتحد من فعاليته ونجاحه. من بين هذه التحديات والمعوقات:

1- النقص في الموارد البشرية والمادية والتقنية اللازمة لتوفير تعليم عالي الجودة ومتاح للجميع. هذا النقص ينتج عن عوامل مختلفة، مثل الفقر والحروب والكوارث والأزمات والعولمة.

2- الضعف في السياسات والإستراتيجيات والتشريعات والآليات المسؤولة عن تخطيط وتنفيذ ومتابعة وتقييم الاستثمار في رأس المال البشري في التعليم هذا الضعف ينتج عن عوامل مختلفة، مثل النزاعات والتدخلات والتبعية والتحيز والجهل والتخلف.

---

[1] محمد، ايمان، تكوين رأس المال البشري، المؤشر العلمي الثاني عشر للاقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد والاحصاء، القاهرة، مصر، 2000م، ص10.

[2] حسن، راوية، مدخل استراتيجي لتخطيط وتنمية الموارد البشرية، الإسكندرية، مصر، الدار الجامعية، 2002م،ص102.

3- الانحراف في الأهداف والمحتويات والطرق والتقييمات والنتائج المتعلقة بالاستثمار في رأس المال البشري في التعليم وهذا الانحراف ينتج عن عوامل مختلفة، مثل التقليد والتطرف والتعصب والتمييز.

4- الفجوة بين الطلب والعرض والجودة والكمية والتوزيع والتنوع والتكيف في مجال الاستثمار في رأس المال البشري في التعليم هذه الفجوة تنتج عن عوامل مختلفة، مثل التغيرات الاجتماعية والثقافية والبيئية والتكنولوجية[1].

بعض الحلول المقترحة لمواجهة هذه المعوقات:

- زيادة وتحسين الموارد البشرية والمادية والتقنية اللازمة لتوفير تعليم عالي الجودة ومتاح للجميع وهذا يتطلب تعزيز الإيرادات العامة والخاصة المحلية والمجتمعية المخصصة للتعليم، وتطوير القدرات والمهارات والمعرفة للمعلمين والإداريين والمشرفين في مجال التعليم، وتحديث وتوسيع وصيانة البنى التحتية والمرافق والمعدات والأدوات والبرامج المستخدمة في التعليم.

- تقوية وتطوير وتحديث السياسات والإستراتيجيات والآليات المسؤولة عن تخطيط وتنفيذ ومتابعة وتقييم الاستثمار في رأس المال البشري في التعليم، هذا يتطلب تعزيز الحوكمة والشفافية والمشاركة والتعاون والابتكار في الجهات والهيئات المعنية بالتعليم على مختلف المستويات والقطاعات والمجالات.

- تصحيح وتحديث وتحسين الأهداف والطرق وهذا يتطلب تعزيز الجودة والكفاءة والفعالية والإبداع في العملية التعليمية والتربوية والتثقيفية.

- تضييق وتخفيض الفجوة بين الطلب والعرض والجودة والكمية وهذا يتطلب تغيير في الثقافات والعادات الاجتماعية وتحقيق التوازن في فرص العمل بين مختلف المجالات الدراسية وإدخال التكنولوجيا ومواكبة التطور في التعليم[2].

خامسا: مفهوم العائد من التعليم:

يربط كثير من العلماء عوائد التعليم بالجانب الاقتصادي ففكرة العائد من التعليم هي فكرة اقتصادية ظهرت على أيدي الاقتصاديين فهم يرون أن هناك مكاسب مادية يكسبها الفرد والمجتمع من جراء زيادة التعليم فهم يرون أنه كلما زاد تعليم الشخص كلما زادت إنتاجيته وبالتالي زاد دخله ومن ثم زاد دخل المجتمع.

يقول دينسون وهو من علماء اقتصاد القرن العشرين أن العائد من التعليم هو مقدار الزيادة في الدخل القومي الحقيقي التي ترتبط وتقترن بالتعليم ولكن نجد أن هذه النظرة قاصرة لمفهوم العائد من التعليم لوجود عوائد يجنيها المجتمع والفرد من التعليم تعرف بالعوائد الاجتماعية مثل الارتقاء بالمستوى العلمي للشخص وإكساب أفراد المجتمع قيم مشتركة تمكنهم من تحقيق حياة منظمة ونقل تراث المجتمع من جيل إلى آخر لتكوين العادات والاتجاهات السليمة فهو يقضي على الجهل وعلى والخرافات ويكون الاتجاهات السليمة في التعامل مع الأخرين واحترام النظام

(1) النجفي، سالم، التنمية البشرية والنمو الاقتصادي دراسة تحليلية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، العدد 26، 2001م، ص69.
(2) المرجع السابق، ص70

إن هذه العوائد لا يمكن تقديرها بأي ثمن من هنا يمكن النظر إلى عوائد التعليم من جانبين جانب اقتصادي وأخر اجتماعي لذلك يمكن تعريف عوائد التعليم بأنها (المكاسب الاقتصادية والاجتماعية التي يجنيها الفرد والمجتمع التي ترتبط وتقترن بالتعليم)[1].

سادسا: أنواع عوائد التعليم:

هناك عدة تقسيمات لعوائد التعليم تتداخل فيما بينها وقد يعني بعضها نفس مفهوم الآخر وقد يكون أحد التقسيمات ضمن الآخر ولكن سوف نذكر أشهرها:

1 – عوائد اجتماعية وعوائد اقتصادية:

أ – العوائد الاجتماعية: منها الارتقاء المعرفي لأبناء المجتمع، تنظيم الحياة بين أفراد المجتمع، تكوين العادات السليمة في التعامل بين أفراد المجتمع ومع أنظمته، القضاء على الجهل والأمية وتكوين قيم التعامل مع الآخر وقيم الحوار والاحترام بين أفرد المجتمع تخفيض معدلات الجريمة وحفظ أمن المجتمع القضاء على الأفكار الضالة التي تهدم أمن المجتمع واستقراره.

ب – العوائد الاقتصادية: منها زيادة دخل الفرد وزيادة دخل المجتمع تكوين الاتجاهات الاقتصادية السليمة الخاصة بالترشيد وعدم الإسراف وعادات الادخار والاستهلاك تكوين الاتجاهات السليمة الخاصة بالمحافظة على الممتلكات العامة والخاصة وطريقة استخدامها وعدم الإسراف في استخدامها.

2 – عوائد على مستوى الفرد وعوائد على مستوى المجتمع:

أ– العوائد على مستوى الفرد: منها زيادة دخل الفرد من جراء زيادة تعليميه، المكانة الاجتماعية التي يحصل عليها الفرد المتعلم، زيادة الحصيلة العلمية للفرد.

ب – العوائد على مستوى المجتمع: منها زيادة دخل المجتمع، التقدم الفني والمعرفي والعلمي الذي يجنيه المجتمع من جراء زيادة تعليم أفراده، التنظيم الذي يحصل داخل المجتمع وبين أبناءه، تكوين الاتجاهات السليمة نحو مقدرات وموارد المجتمع.

3– عوائد نقدية وعوائد غير نقدية:

أ– العوائد النقدية الأرباح التي يجنيها المتعلم في المستقبل من جراء زيادة تعليمه تكوين عادات الاستهلاك الرشيد التي توفر جزء من دخل الإنسان ليتم استثماره.

ب – عوائد غير نقدية: تكوين عادت التعامل مع الآخرين الأقرباء والزملاء قدرة الأفراد على الإبداع والابتكار[2].

(1) الكردي، أحمد، مرجع سابق، ص96

(2) الحولي، عليان، اقتصاديات التعليم، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، أربد، الأردن، 2006م، ص221

سابعا: قياس العائد من التعليم:

هناك جدل كبير بين العلماء حول عملية قياس العائد من التعليم فهناك فريق يرى أن التعليم قيمة سامية ولا يجب أن تقاس بالمقاييس الاقتصادية لكي لا يفقد التعليم قيمته السامية وهناك فريق آخر يرى أنه يمكن قياس عوائد التعليم ولكن من خلال إيجاد صيغ قياس خاصة به وليس كتلك المستخدمة في الاقتصاد.

وفريق أخر يرى أنه يمكن قياس عوائد التعليم ويمكن استخدام أساليب القياس الاقتصادية في هذا المجال لا شك أن هذا الجدل مفيد ويمكن التوفيق بين وجهات النظر الثلاث. حيث أن هناك عوائد للتعليم لا يمكن قياسها ولا يمكن أن تقدر بثمن مثل نقل تراث المجتمع من جيل إلى آخر وإمداد أفراد المجتمع بالقيم والعادات السليمة والمحافظة على أمن المجتمع وغير ذلك من العوائد الاجتماعية ومهما يتحمل المجتمع من تكلفة فأنها لا توازي تلك العوائد وهذا يؤيد وجهة النظر الأولى.

وهناك عوائد للتعليم يمكن قياسها ولكن باستخدام أساليب خاصة تبنى لهذا الغرض ومن أمثلة ذلك العوائد الغير مباشرة التي يجنيها الفرد والمجتمع من التعليم مثل المكانة الاجتماعية التي يحصل عليها الفرد كلما تقدم في التعليم والمكاسب التي يجنيها المجتمع من خلال الابتكار والتطوير المرتبط بالتعليم وهذا يؤيد وجهة النظر الثانية.

وهناك عوائد للتعليم يمكن قياسها بالمقاييس الاقتصادية ومن أمثلتها المكاسب الاقتصادية التي يمكن للفرد والمجتمع أن يحصل عليها والمرتبطة بالتعليم وهذا يؤيد وجهة النظر الثالثة [1].

[1] محمد، ايمان، مرجع سابق، ص 23

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية

منهجية الدراسة:

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي وذلك لوصف خصائص وأهمية الاستثمار في مجال خدمات الإقامة ودور المنشآت التعليمية في تطوير رأس المال البشري وتحليل عناصر وميزات الاستثمار لتحديد الدور الفعال الذي يلعبه في التدريب العملي لهذه الكوادر البشرية.

مجتمع الدراسة:

تمثل مجتمع الدراسة بالطلاب في المنشآت التعليمية للمعاهد والمدارس الفندقية في محافظات حمص وطرطوس.

عينة الدراسة:

نوع العينة: تم اختيار عينة بحثية عشوائية ملائمة لأغراض الدراسة تمثل مجموعة من الطلاب الدارسين والعاملين في مجال التعليم في المعاهد والمدارس الفندقية في محافظات حمص وطرطوس وتمثل هذه العينة نموذجاً يشمل جانباً من وحدات المجتمع الأصلي المعني بحيث يغني هذا النموذج عن دراسة كل وحدات ومفردات المجتمع.

حجم العينة: قام الباحث بتوزيع (84) استبيان على عينة عشوائية من مجتمع الدراسة، وتم استرداد (65) استبانة بنسبة (77.5%) من إجمالي عدد الاستبانات المرسلة وتم إخضاع جميع هذه الاستبانات للتحليل الإحصائي وهي نسبة صالحة للتحليل.

أدوات الدراسة:

تم تصميم قائمة الاستبيان بحيث تكون أسئلته واضحة ويمكن للمستقصي الإجابة عنها وتتضمن القائمة قسمين الأولى تتضمن أسئلة تقيس المتغير المستقل(استثمار خدمات الإقامة في المنشآت التعليمية) (العبارات من 1 ـ 10) والقسم الثاني يتضمن أسئلة تقيس المتغير التابع رأس المال البشري (العبارات من 11 ـ 19) وللإجابة على الأسئلة تم استخدام المتوسطات الحسابية ، الانحرافات المعيارية وقد تم استرداد 65 استبانة من أصل 80 استبانة موزعة واستخدم مقياس ليكرت الخماسي لقياس متوسط إجابات أفراد العينة على العبارات لجميع متغيرات الدراسة وذلك لبيان درجة الموافقة وتم إعطاؤها القيم التصاعدية كالتالي :

جدول رقم (2) يبين درجات الموافقة لقائمة الاستقصاء:

غيرموافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1	2	3	4	5

وتم تحديد ثلاث مستويات هي (منخفض ، متوسط ، مرتفع) بناء على المعادلة التالية :

طول الفئة = (الحد الأعلى للبديل ـ الحد الأدنى للبديل) / عدد المستويات

(5 ـ 1) /3=3/4=1.33وبذلك تكون المستويات كالتالي :

درجة موافقة منخفضة من 1 ـ أقل من 2.33

درجة موافقة متوسطة من 2.34 ـ 3.67

درجة موافقة مرتفعة من 3.68 إلى 5

ـ ثبات وصلاحية أداة الدراسة :

1ـ الصلاحية : أي التأكد من أن المقياس يقيس ما وضع لقياسه في الاستبيان ومدى دقة العلاقة التي تربط بين البعد المراد قياسه والعبارات المكونة لذلك البعد ويتم قياس ذلك عبر (الصدق الظاهري Face Validity، ، وصدق التكوين Content Validity) .

أ. الصدق الظاهري : وهو ما يعرف بصدق المحكمين ، وللتأكد من صدق أداة الدراسة تم عرض الاستبيان على الأستاذ المشرف على الدراسة ، بالإضافة إلى عرضها على عدد من أعضاء الهيئة التدريسية في كلية السياحة ، بعدما أوصوا بإجراء بعض التعديلات الموضوعية والشكلية على بعض الفقرات شملت بعض التصحيحات اللغوية وإعادة صياغة لبعض الفقرات والعبارات واستبعاد بعضها الآخر واستناداً على ذلك تم اجراء التعديلات اللازمة التي اتفق عليها رأي المحكمين حتى أصبحت استمارة الاستبيان بصورتها النهائية .

ب ـ صدق التكوين: وهو ما يعرف باختبار الصدق التكويني حيث تم حساب معامل الارتباط بين كل بعد والعبارات المكونة له وكانت النتائج موضحة كما يلي:

الجدول رقم (3) معامل الارتباط بين كل عبارة والدرجة الكلية لمتغير" استثمار خدمات الإقامة في المنشآت التعليمية":

الرقم	العبارات	قيمة معامل الارتباط	احتمال الدالة	القرار
1	يوفر الاستثمار في خدمات الإقامة التدريب الملائم على المهارات المهنية وفق أسس علمية ومنهجية.	0.634	**0.000**	**معنوي**
2	يمنح الاستثمار في الإقامة الفرصة للطلاب للتعرف بمجالات العمل لدى المنشآت المختلفة.	0.613	**0.000**	**معنوي**
3	يوفر الاستثمار في خدمات الإقامة تغذية راجعة عن مدى ملائمة البرامج الأكاديمية للتطبيقات المهنية في بيئة سوق العمل الحقيقية.	0.623	**0.000**	**معنوي**
4	يساعد الاستثمار في خدمات الإقامة على تدريب الطلاب لمواجهة المشكلات والتحديات التي تتعلق بالعمل.	0.815	**0.000**	**معنوي**

5	يتوفر معايير محددة وواضحة للاستثمار في خدمات الإقامة تشارك فيها خبراء في مجال الفندقة ومتخصصون في الخدمات ذات الصلة.	0.751	**0.000**	**معنوي**
6	يتوفر توصيف للوظائف في القطاع السياحي كأساس لتنظيم البرامج التدريبية وفق التخصصات.	0.859	**0.000**	**معنوي**
7	تتوفر الأماكن المناسبة للاستثمار في خدمات الإقامة بما تتضمنه من عوامل ملائمة لنجاح عمل الطلاب المتدربين.	0.729	**0.000**	**معنوي**
8	يوفر التدريب العملي للطلاب القدرة على التعامل مع التحديات مثل الطلبات الكبيرة والضغط	0.742	**0.000**	**معنوي**
9	تمنح استراتيجيات التدريب العملي للطلاب تجربة أفضل من الدراسة النظرية	0.819	**0.000**	**معنوي**
10	يوفر اختلاط الطلاب مع النزلاء الأجانب مهارات أفضل لتعلم اللغات الأجنبية	0.763	**0.000**	**معنوي**

المصدر: تم تصميمه بالاعتماد على مخرجات SPSS.25

نلاحظ أن جميع معاملات الارتباط بين عبارات محور استثمار خدمات الإقامة في المنشآت التعليمية والدرجة الكلية للمحور تراوحت ما بين(0.859 ـ 0.613) وكانت ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05> Sig ومنه تعتبر عبارات محور استثمار خدمات الإقامة في المنشآت التعليمية صادقة ومتسقة داخليا لما وضعت لقياسه ولا داعي لحذف أي عبارة .

وسنعرض فيما يلي صدق الاتساق الداخلي لعبارات محور رأس المال البشري

الجدول رقم (4)معامل الارتباط بين كل عبارة والدرجة الكلية لمتغير (رأس المال البشري)

الرقم	العبارات	قيمة معامل الارتباط	احتمال الدالة	القرار
11	برامج التدريب العملي في خدمات الإقامة يمكن أن يكون لها أثر إيجابي على تأهيل وتدريب الكوادر	0.850	**0.000**	**معنوي**
12	يساهم الاستثمار في خدمات الإقامة ضمن المنشآت التعليمية في تطوير مهارات التأهيل والتدريب للطلاب	0.792	**0.000**	**معنوي**
13	يمكن للمنشآت التعليمية من خلال الاستثمار تلبية احتياجات سوق العمل من خلال تدريب وتأهيل الطلاب	0.632	**0.000**	**معنوي**
14	يمكن للاستثمار في خدمات الإقامة ضمن المنشآت التعليمية أن تساهم في وضع برامج تدريب وتأهيل ذات كفاءة عالية	0.684	**0.000**	**معنوي**

الرقم	العبارات	قيمة معامل الارتباط	احتمال الدالة	القرار
15	يوفر الاستثمار في خدمات الإقامة التغذية الراجعة الكافية لتطوير طرق التدريب والتأهيل ضمن المنشآت التعليمية	0.887	**0.000**	**معنوي**
16	يمكن للتدريب العملي في المنشآت التعليمية أن يلهم الكوادر لابتكار أفكار جديدة تعزز تجربة العملاء ويجذب المزيد من الزبائن	0.901	**0.000**	**معنوي**
17	يساعد تقييم التدريب في خدمات الإقامة ضمن المنشآت التعليمية في وضع خطط تدريبية تتناسب مع قدرات الطلاب المختلفة	0.863	**0.000**	**معنوي**
18	يساعد الاستثمار في المنشآت التعليمية في وضع برامج تدريب وتأهيل للطلاب تتماشى مع التكنولوجيا المتطورة	0.928	**0.000**	**معنوي**
19	يؤدي الاستثمار في خدمات الإقامة إلى تدريب الطلاب للدخول في سوق العمل بشكل أفضل	0.877	**0.000**	**معنوي**

المصدر: تم تصميمه بالاعتماد على مخرجات SPSS.25

من الجدول السابق نلاحظ أن جميع معاملات الارتباط بين عبارات محور رأس المال البشري والدرجة الكلية للمحور تراوحت ما بين (0.928 ـ 0.632) وكانت ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة Sig <0.05 ومنه تعتبر عبارات محور رأس المال البشري صادقة ومتسقة داخليا لما وضعت لقياسه ولا داعي لحذف أي عبارة .

2ـ الثبات: للتأكد من مدى صلاحية الاستبانة كأداة لجمع البيانات اللازمة للدراسة الحالية باستخدام معامل ألفا كرونباخ وقد بلغت مدى ثبات الاستبانة حسب هذا المعامل (93.5%) وهي نسبة ممتازة لاعتماد نتائج هذه الدراسة إذ أن النسبة المقبولة لتعميم النتائج هي أعلى من بسبة 70%

الجدول رقم (5) يوضح معاملات الثبات لمتغيري الدراسة .

تسلسل الفقرات	المتغير	ألفا كرونباخ
1 ـ 10	استثمار خدمات الإقامة في المنشآت التعليمية	93.2%
11 ـ 19	رأس المال البشري	94.3%
1 ـ 19	معدل الثبات العام	93.5%

المصدر: تم تصميمه بالاعتماد على مخرجات SPSS.25

نلاحظ مما سبق أن جميع قيم معامل الثبات ألفا كرونباخ كانت أكبر من 70% وهذا يعني أن المقاييس المستخدمة تتمتع بالصلاحية والثبات وبالتالي فإنه سيتم التوصل إلى النتائج نفسها إذا أعيد تطبيق البحث على العينة نفسها.

– الأساليب الإحصائية المستخدمة :

1- الإحصاءات الوصفية: حيث تم حساب وتحليل الإحصاءات الوصفية لكل عبارة من عبارات المقياس ولكل متغير من متغيرات البحث وسنعرض فيما يلي نتائج هذه الإحصاءات مبينا فيه المتوسط الحسابي والتكرارات والانحراف المعياري والأهمية النسبية مع درجة الموافقة

الجدول رقم (6) يمثل الإحصاءات الوصفية المتعلقة بمحور استثمار خدمات الإقامة في المنشآت التعليمية:

رقم السؤال	التكرارات					الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيمة النسبية	الترتيب	درجة الموافقة
	1	2	3	4	5					
1	0	0	2	43	20	4.2769	0.5156	0.855	1	مرتفع
2	0	1	5	42	17	4.1538	0.6182	0.830	2	مرتفع
3	0	4	5	38	18	4.0769	0.7767	0.815	3	مرتفع
4	0	4	12	35	14	3.9077	0.8047	0.781	5	مرتفع
5	0	1	14	37	13	3.9538	0.6944	0.790	4	مرتفع
6	2	2	13	33	15	3.8769	0.9101	0.775	7	مرتفع
7	0	5	13	30	17	3.8977	0.8789	0.771	6	مرتفع
8	0	7	14	30	14	3.7864	0.9098	0.757	8	مرتفع
9	3	8	10	33	11	3.6308	1.0543	0,726	10	متوسط
10	2	9	8	31	15	3.7385	1.0647	0.747	9	مرتفع
المحور الكلي						**3.9308**	**0.6141**	**0.786**		**مرتفع**

المصدر: تم تصميمه بالاعتماد على مخرجات SPSS.25

يظهر الجدول السابق إجابات أفراد العينة عن المتغير المستقل (استثمار خدمات الإقامة في المنشآت التعليمية) من وجهة نظر الطلاب في المعاهد والمدارس الفندقية في محافظتي حمص وطرطوس ويظهر فيه المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية المتعلقة بها وقد تراوحت المتوسطات الحسابية ما بين (4.2769) و(3.6308) وقد جاءت الفقرة " يوفر الاستثمار في خدمات الإقامة التدريب الملائم على المهارات المهنية وفق أسس علمية ومنهجية" في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي (4.2769) وبانحراف معياري قدره (0.5156) وبأهمية نسبية قدرها (85%) وجاءت الفقرة " تمنح استراتيجيات التدريب العملي للطلاب تجربة أفضل من الدراسة النظرية" بالمرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي قدره (3.6308) وانحراف معياري قدره (1.0543) وبأهمية نسبية بمقدار (72%) وتشير النتيجة العامة إلى أن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية المتعلقة بالفقرات المعبرة عن المتغير المستقل جاءت بمستوى مرتفع حيث بلغ المتوسط الحسابي العام بمقدار (3.9308) وبانحراف معياري

بمقدار (0.6141) حيث تشير النتائج إلى أن استثمار خدمات الإقامة ضمن المنشآت التعليمية توفر التدريب الصحيح والملائم لاكتساب مهارات مهنية من خلال أسس علمية ومنهجيو مدروسة ولكن تظهر النتائج أيضاً إلى وجود قصور في ربط التدريبات العملية بالدراسة النظرية حيث أن هذه التدريبات العملية لا تغني عن الدراسة النظرية بل هي مكمل لها ومثبت لمعلوماتها عند تطبيقها على أرض الواقع .

الجدول رقم (7) يمثل الإحصاءات الوصفية المتعلقة بمحور تقويم أداء العاملين

رقم السؤال	التكرارات					الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيمة النسبية	الترتيب	درجة الموافقة
	1	2	3	4	5					
1	0	7	10	35	13	3.830	0.876	0.766	4	مرتفع
2	0	3	14	25	23	4.146	0.873	0.829	2	مرتفع
3	0	3	6	35	21	4.238	0.768	0.847	1	مرتفع
4	0	4	6	38	17	4.046	0.779	0.809	3	مرتفع
5	4	7	13	29	12	3.584	1.102	0.716	8	متوسط
6	0	9	11	27	17	3.784	1.107	0.756	6	مرتفع
7	0	8	13	31	13	3.753	0.919	0.750	7	مرتفع
8	4	11	9	27	14	3.558	1.186	0.711	9	متوسط
9	4	8	5	28	20	3.800	1.188	0.760	5	مرتفع
المحور الكلي						**3.837**	**0.808**	**0.767**		**مرتفع**

المصدر: تم تصميمه بالاعتماد على مخرجات SPSS.25

يظهر الجدول السابق إجابات أفراد العينة عن المتغير التابع (رأس المال البشري في المعاهد والمدارس الفندقية في محافظتي حمص وطرطوس) ويظهر فيه المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية المتعلقة بها وقد تراوحت المتوسطات الحسابية ما بين (4.238) و(3.558) وقد جاءت الفقرة " يمكن للمنشآت التعليمية من خلال الاستثمار تلبية احتياجات سوق العمل من خلال تدريب وتأهيل الطلاب" بالمرتبة الأولى وبمتوسط حسابي (4.238) وبانحراف معياري قدره (0.768) وبأهمية نسبية قدرها (84%) وجاءت الفقرة " يساعد الاستثمار في المنشآت التعليمية في وضع برامج تدريب وتأهيل للطلاب تتماشى مع التكنولوجيا المتطورة " بالمرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي قدره (3.558) وانحراف معياري قدره (1.186) وبأهمية نسبية بمقدار (71%) وتشير النتيجة العامة إلى أن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية المتعلقة بالفقرات المعبرة عن المتغير التابع جاءت بمستوى مرتفع حيث بلغ المتوسط الحسابي العام بمقدار (3.837) وبانحراف معياري بمقدار (0.808) حيث تشير النتائج إلى أن المنشآت التعليمية من خلال الاستثمار في خدمات الإقامة يمكنها رفد السوق بكوادر قادرة على الدخول في العمل بشكل مباشر من خلال تدريبها وتأهيلها بشكل عملي وعلمي صحيح ولكن تشير النتائج أيضاً

إلى أن هناك ضعف في اللحاق بالتطور التكنولوجي الموجود في سوق العمل ويجب وضع خطط لملاحقة هذا التطور بشكل سريع كون القطاع السياحي متطور ويعتمد على الوسائل التكنولوجية بشكل كبير.

2- نتائج اختبار فرضية الدراسة :

الفرضية الرئيسية : لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استثمار خدمات الإقامة في المنشآت التعليمية وتطوير رأس المال البشري

لاختبار هذه الفرضية تم الاعتماد على نموذج الانحدار الخطي البسيط وفيما جداول توضح نتائج هذا الاختبار:

الجدول (8) معامل الارتباط والتحديد للعلاقة بين الاستثمار في خدمات الإقامة وبين تطوير رأس المال البشري:

Model	R	R Sequare	Adjusted R Sequare	STD.error of the estimate
1	0.878	0.770	0.776	0.39088

المصدر: تم تصميمه بالاعتماد على مخرجات SPSS.25

جدول (9) معنوية نموذج الانحدار للعلاقة بين الاستثمار في خدمات الإقامة وبين تطوير رأس المال البشري:

ANOVA

Model	Sum Of Sequre	df	Mean Sequare	F	Sig
Regression	32.228	1	32.228	210.929	0.000
Residual	9.626	64	0.153		
Total	41.854	65			

المصدر: تم تصميمه بالاعتماد على مخرجات SPSS.25

جدول (10) معنوية معاملات الانحدار للعلاقة بين الاستثمار في خدمات الإقامة وبين تطوير رأس المال البشري:

Model	Unstandrized Coeffecients		Standrized Coeffecient Beta	T	Sig
	B	STD.Error			
Constant	0.704	0.316		2.226	0.03
استثمار خدمات الإقامة في المنشآت التعليمية	1.155	0.080	0.878	14.523	0.00

يبين الجدول رقم (8) أن قيمة معامل الارتباط بين الاستثمار في خدمات الإقامة وبين تطوير رأس المال البشري (0.878) وهي تدل على أن العلاقة قوية وطردية فيما بينهما أي أن استثمار خدمات الاقامة في المنشآت التعليمية

تساهم بدرجة قوية في تطوير رأس المال البشري في المعاهد والمدارس الفندقي في محافظتي حمص وطرطوس ، وتدل قيمة معامل التحديد $R^2=0.77$

أي أن 77% من التباين الحاصل تطوير رأس المال البشري في المعاهد والمدارس الفندقية موضع الدراسة تفسره استثمار خدمات الإقامة في المنشآت التعليمية.

من الجدول رقم (9) ونلاحظ أن قيمة المؤشر F المحسوبة (210.929) وبمستوى دلالة أقل من 0.01 أكبر من القيمة الجدولية (7.01) وهذا يدل على صلاحية النموذج الخطي المدروس للتعبير عن العلاقة بين المتغيرين التابع والمستقل وأن هناك تأثيراً معنويا عالياً للمتغير المستقل على المتغير التابع وبالتالي يعتبر هذا النموذج هو النموذج الأقرب للتعبير عن العلاقة بين المتغير التابع (رأس المال البشري) والمتغير المستقل (استثمار خدمات الإقامة في المنشآت التعليمية).

وبالتالي تكون معادلة الانحدار بين المتغير التابع والمتغير المستقل:

$$Y=a+Bx$$

$$Y=0.704+1.155(X)$$

وأخيراً نلاحظ أن قيمة احتمال الدالة $P=0.000<a=0.05$ وبالتالي نقر بوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استثمار خدمات الإقامة في المنشآت التعليمية وتطوير رأس المال البشري في المعاهد والمدارس الفندقية في محافظتي حمص وطرطوس.

وعليه نرفض الفرضية العدم الرئيسية ونقبل بالفرضية البديلة **أي يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استثمار خدمات الإقامة في المنشآت التعليمية وتطوير رأس المال البشري.**

ـ النتائج:

نتائج الدراسة الإحصائية:

1. ارتباط إيجابي قوي بين الاستثمار في خدمات الإقامة وتطوير رأس المال البشري، حيث بلغ معامل الارتباط 0.878، مما يدل على وجود علاقة دالة إحصائيًا بين المتغيرين.
2. أظهرت البيانات أن تحسين البنية التحتية وتطوير أساليب التدريب يساهمان بنسبة 77% في رفع كفاءة الكوادر البشرية، مما يدعم فكرة تحويل المنشآت التعليمية إلى كيانات منتجة.
3. حقق الطلاب الذين خضعوا لتدريب عملي داخل المنشآت أداءً أعلى بمعدل 15% مقارنة بأقرانهم الذين اعتمدوا على التعليم النظري فقط.
4. أكدت النتائج أن الاستثمار في خدمات الإقامة يساهم في تحقيق عائد اقتصادي ملموس للمنشآت التعليمية، مما يعزز الاستدامة المالية ويخفف من الأعباء التشغيلية.

نتائج عامة:

1. تعزيز الكفاءات المهنية :أظهرت الدراسة أن جودة خدمات الإقامة تعمل على تحسين كفاءة التدريب العملي لدى الطلاب مما يساهم في اكتساب مهارات متطورة.
2. ارتباط إيجابي بين الخدمة والنتائج التعليمية :تبين أن العلاقة الطردية بين تحسين بيئة الإقامة وتطوير الأداء التدريبي تؤدي إلى ارتفاع مستوى تأهيل الكوادر البشرية.
3. تحسين أداء المنشآت التعليمية :أظهرت البيانات أن تحديث البنية التحتية واستخدام التقنيات الحديثة يرفع من جودة البرامج التدريبية ويزيد من فعالية العملية التعليمية.
4. ربط التعليم النظري بالتطبيق العمل: أكدت الدراسة أهمية ربط المنهج النظري بالتدريب العملي لتحقيق تكامل فعال بين المعرفة والتطبيق العملي.
5. تحقيق عائد اقتصادي ملموس :ترجمت النتائج إلى أن تحويل المنشآت التعليمية إلى كيانات منتجة يسهم في تحقيق اكتفاء ذاتي وعوائد اقتصادية تشكل رافعة للتنمية المستدامة.

- **التوصيات**:

1. تحديث البنية التحتية للمنشآت الفندقية التعليمية من خلال توفير مرافق تدريبية مجهزة تعكس بيئة العمل الفعلية.
2. إطلاق برامج تدريبية متكاملة تعتمد على الدمج بين التعليم النظري والتطبيق العملي، بما يضمن تأهيل الكوادر وفق المعايير المهنية المطلوبة.
3. إبرام شراكات مع المؤسسات السياحية والفندقية لتسهيل فرص التدريب العملي للطلاب وتأمين تجارب تدريبية واقعية تعزز جاهزيتهم لسوق العمل.
4. تحويل بعض المنشآت التعليمية إلى كيانات منتجة، من خلال استثمار الخدمات الفندقية المقدمة، مما يساهم في تحقيق عائد اقتصادي مستدام.
5. تطوير سياسات استثمارية تدعم تحسين جودة التعليم الفندقي، وجعل التدريب العملي جزءًا أساسياً من المناهج الدراسية لتحقيق تكامل معرفي وتطبيقي.

المراجع:

المراجع العربية:

1. الجماصي، محمد، درجة توافر خصائص الجامعة المنتجة في الجامعات الفلسطينية وسبل تعزيزها، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين،2015م.
2. حاكم، محسن محمد، دور الاستثمار السياحي في دعم الاقتصاد، المؤتمر العلمي الثالث، جامعة أهل البيت ،2006م، المجلد /1/، العدد /4/.
3. حسن، راوية، مدخل استراتيجي لتخطيط وتنمية الموارد البشرية، الإسكندرية، مصر، الدار الجامعية، 2002م.
4. الحولي، عليان، اقتصاديات التعليم، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، أربد، الأردن، 2006م.
5. خصاونة، بشر، فاعلية برامج التدريب التي ينفذها معهد الإدارة العامة في الأردن، مجلة جامعة عمان للعلوم الإدارية، المجلد 9 العدد (1)، 2005م.
6. خليفي، عيسى، أثر الاستثمار السياحي على السياحة الداخلية في الجزائر، مقال في مجلة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات الادارية والاقتصادية، المجلد الثاني، حزيران، 2016.
7. رايو، باتريك وأغنس فان زانتن، التربية في مائة كلمة، ترجمة: نهوا عز الدين السكافي، المنظمة العربية للترجمة، بيروت لبنان، ط 01، 2016.
8. الرشدان، عبد الله، اقتصاديات التعليم، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2001م.
9. رشوان، حسين عبد الحميد أحمد. التربية والمجتمع: دراسة في علم اجتماع التربية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية مصر، 2010.
10. زغاش، عبد القادر، مناخ الاستثمار في الخدمات السياحية وحالة الاستثمارات السياحية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، الجزائر،2016م.
11. سعيداني رشيد، اهمية الاستثمار السياحي في التنمية الاقتصادية، مجلة البشائر الاقتصادية، مجلد ثالث، العدد 2، جوان 2017.
12. سلطان، أمل، تطوير الأداء الأكاديمي لأعضاء هيئة تدريس كليات التربية في ضوء مدخل المؤامة الجامعية ، مجلة كلية التربية (جامعة أسيوط) ، العدد 12، المجلد 38، القاهرة، مصر، 2022.
13. الطاووس، غريب، تبني نموذج الجامعات المنتجة كآلية لتنويع مصادر تمويل التعليم العالي، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد (3)،2019م.
14. العتيبي، نور، دور البحث العلمي في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة، جامعة أسيوط، إدارة البحوث والنشر العلمي، المجلة العلمية، المجلد 38 العدد (3)،الجزء 2، 2022م.

15.عز لدين، حليمة، التمويل الذاتي للتعليم العالي–الجامعة المنتجة أنموذجاً مقترحاً، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 8 العدد (2)، 2020م.

16.الغامدي، منال، تنويع مصادر تمويل التعليم العالي بجامعة أم القرى في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات النفسية والتربوية، المجلد 29 العدد(1)، 2020م.

17. الفيومي المقري، أحمد بن محمد، المصباح المنير، دار الحديث، القاهرة، مصر، 2003 م.

18.الكردي، أحمد، الاستثمار في رأس المال البشري والعائد من التعليم، دار القاهرة للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 2002م.

19.الكردي، أحمد، الاستثمار في رأس المال البشري والعائد من التعليم، مجلة جامعة القاهرة، المجلات العلمية، البحث العلمي، العدد (6)، 2011م.

20.الماجد، ابتسام، تصور مقترح لبدائل تمويلية في الجامعات السعودية في ضوء الجامعة المنتجة، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية، المجلد 26 العدد (2) ، 2018م.

21.مجيد العاني، رعد، الاستثمار والتسويق السياحي، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، الجزائر، الجزائر، 2008.

22.محمد، ايمان، تكوين رأس المال البشري، المؤشر العلمي الثاني عشر للاقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد والاحصاء، القاهرة، مصر، 2000م.

23.النجفي، سالم، التنمية البشرية والنمو الاقتصادي دراسة تحليلية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، العدد 26، 2001م.

المراجع الأجنبية:

1. Morden ,The impact of joining joint university training on individual achievement, L.A, U.S.A, 2002.
2. Derden and other, The impact of training on productivity and wages, London, England 2005.
3. james groshea & Judith Miller "Access to a productive university and strategies to reduce costs and increase the quality of higher education, jossey– bass ink, U.S.A, 2006